الآثار المالية والاقتصادية للانفاق العسكري في ليبيا
خلال الفترة (1995-2012)

اعداد

سليمان يحيي الصكوح

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة طرابلس - ليبيا

1- مقدمة:

يرتبط الإنفاق العسكري لأي دولة بقدرتها على تحمل الآثار الاقتصادية لعبء هذا الإنفاق ، ومهما بلغت الدولة درجة استقلالها الاقتصادى ستكون عرضه للتهديد ما لم تستكمل بناء قوتها العسكرية، والقوة العسكرية غير المدعومة بقاعدة إقتصادية قوية ستؤدى إلى انهيارها.

وشهد هذا العقد من القرن الواحد والعشرين تزايد الإنفاق العسكرى العالمى وفقاً لاحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولى من 1146 مليار دولار في سنة 2001 ممثلاً بنحو 2,5 % من اجمالى الناتج العالمي والذي بلغ نحو 46000 مليار دولار، ثم ارتفع الإنفاق العسكري إلى 1753 مليار دولار في 2012 أي بزيادة قدرها 53 % عن عام 2001.

وقد ذكر معهد استوكهولم الدولى لأبحاث السلام أن الاتفاق العسكرى العالمى فى عام 2010 قد ارتفع بنسبة 1,7% فقط عما كان في عام 2009، حيث بلغ الانفاق العسكري العالمي 1715 مليار دولار، ويرجع هذا الانخفاض إلي الأزمة المالية العالمية في عام 2008 .

كما أن الإنفاق العسكرى فى أوروبا تراجع بنسبة 8,2% مع بدء الحكومات فى معالجة العجز المتزايد فى ميزانياتها ، ولكن زاد الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 81% خلال الفترة(2001 – 2012)، ويقدر الإنفاق العسكرى الأمريكى بنحو 8,4% من إجمالي الناتج ، وعلى صعيد آخر ارتفع الاتفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط من 70,2 مليار دولار في عام 2001 ليصل لنحو 136,3 مليار دولار في عام 2012 أي بزيادة قدرها 94 % تقريباً [1].

والسؤال المثير للاهتمام هو: **لماذا تستمر الدول النامية فى زيادة إنفاقها العسكرى بالرغم مما تعانيه من قصور الإيرادات العامة في تمويل الإنفاق العام ؟.**

وتنحصر الإجابة في أهمية الإنفاق العسكرى الاقتصاديه والأمنية ، حفاظاً على سيادة الدولة.

2- مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث فى تتبع وتحليل ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العسكرى وما يترتب عليه من تزايد مستمر فى الأعباء الاقتصادية الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على أوجه الإنفاق الأخرى، فيؤدى إلى تقليل الإنفاق العام على بعض بنود الإنفاق الأخرى كالتعليم والصحة والبنية الأساسية، مما يؤدى إلى لجوء الحكومة إلى التمويل التضخمى مما يترك آثاراً سلبية على الإقتصاد.

([1]) Stockholm International peace research Institute (**sipri**) , different yesar .

وعليه تكمن مشكله البحث في **السؤال التالي** :

هل توجد علاقة ايجابية بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في ليبيا ؟.

3- فرضية البحث : يقوم البحث علي الفرضية **التالية**: توجد علاقة ايجابية بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

4- أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث من خلال تناول قضية على درجة عالية من الأهمية فى ضوء الارتفاع المستمر فى حجم الإنفاق العسكرى وكذلك التزايد المستمر فى أعبائة الاقتصادية، وكذلك التعرف على آثار الإنفاق العسكري على الاقتصاد القومي بوجه عام .

5- هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل أثر الإنفاق العسكري على الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال، **الأتي:**

1- توصيف وتحليل بيانات الانفاق العسكري .

2- تحليل أثر الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

7- حدود البحث: اتساقاً مع أهمية وأهداف البحث سوف يتم تناولها فى ضوء **الحدود التالية**:

أ- يتحدد الإطار الزمني للبحث خلال الفترة (1995-2012).

ب- مقارنة الانفاق العسكري في ليبيا ببعض الدول (مصر- الجزائر)الشرق الاوسط،وافريقيا.

8- منهج البحث:

يستخدم الباحث العلمي القائم على تحليل البيانات والإحصائيات عن الإنفاق العسكري وتطوره وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية بهدف استنباط بعض النتائج التى تتصف بالعمومية وتتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بالآثار الإيجابية أو السلبية التى يتركها الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادي، كما يتم استخدام الأساليب الكمية من خلال **الأتي**:

أ- تحليل علاقة الإنفاق العسكرى بمحددات الناتج المحلى الإجمالى .

ب- دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكرى ومحددات النمو الاقتصادى(كالإنفاق الحكومى، الاستثمار الجارى، عجز الميزان التجارى) وبعض المتغيرات الاقتصادية (كعجز الموازنة، التضخم..ألخ).

9- خطة البحث: سيتم تناول البحث من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : الأثار المالية للانفاق العسكري في ليبيا خلال الفترة (1995-2012).

المبحث الثاني : الأثار الاقتصادية للانفاق العسكري في ليبيا خلال الفترة (1995-2012).

المبحث الأول

الأثار المالية للانفاق العسكري في ليبيا خلال الفترة(199-2012)

شهد هذا العقد من القرن الواحد والعشرين تزايد الإنفاق العسكرى العالمى وفقاً لاحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولى من 1146 مليار دولار في سنة 2001 ممثلاً بنحو 2,5 % من اجمالى الناتج العالمي والذي بلغ نحو 46000 مليار دولار[1]، ثم ارتفع الإنفاق العسكري إلى 1753 مليار دولار في 2012 أي بزيادة قدرها 53 % عن عام 2001[2] .

وأوضحت الكثير من الدراسات مدى مساهمة الإنفاق العسكرى فى زيادة التشغيل والإنتاج فى القطاع المدنى ، فضلاً عن تبنى برامج للإستثمار مثل قيام القوات المسلحة بانشاء ورصف الطرق وإنشاء الكباري واستصلاح الاراضى الصحراوية...الخ.

ومن هنا تأتى أهمية دراسة آثار الإنفاق العسكرى علي الاقتصاد الليبي [3]، الأمر الذي يتطلب الوقوف على تحديد مفهوم كل من الإنفاق العسكرى والإستثمار العام وكذلك التعرف على محددات كل منهما، بالإضافة إلى التعرف على آليات تمويل كل منهما أيضا، ولذلك من خلال **النقاط التالية**:

- مفهوم الإنفاق العسكرى .
- تطور الإنفاق العسكرى فى ليبيا خلال الفترة(1995-2012).
- تحليل الأثار المالية للانفاق العسكري في ليبيا خلال الفترة (1995-2012).

1- مفهوم الإنفاق العسكرى:

إن تحديد مفهوم الإنفاق العسكرى أمر في غاية الأهمية لأن تحليل تطوره والآثار المترتبة على طبيعة دوره ستتوقف الى حد كبير علي المفهوم المستخدم لهذا الإنفاق، كما أن التعريف بالمفهوم يحقق وظيفة مزدوجة، فمن ناحية سوف يمكننا من استبعاد عناصر أو بنود قد تضمنها المفهوم ويفترض أن تكون خارجة، ومن ناحية أخرى أنه سوف يمكننا من ادراج عناصر أو بنود ليست

---

(1) Stockholm International Peace Research Institute (**sipri**) Year Book 2009, p. 315.

(2) **Ibid** , Year Book 2013. P. 365.

(3)Pieroni, L. "Military Expenditure and Economic Growth." **Defence and Peac Economics, vol.20, no.4**, 2009,p.95.

ضمن المفهوم، وبهذا يزول أى غموض يحيط بهذا المفهوم، وهناك وجهتي نظر لتعريف الأنفاق العسكري [1].

وجهة النظر الأولي :

وهي وجهة ذات نظرة ضيقة حيث تعتبر الإنفاق العسكري بأنه "جزء من الإنفاق العام للدوله، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلاً أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية " .

والأخذ بهذا المفهوم قد يكون مضللاً ولا يعبرعن حقيقة هذا الإنفاق **للأسباب التالية:**

- لم يأخذ في الاعتبار المساعدات العسكرية الخارجية.
- لم يأخذ في الاعتبار المدفوعات الخاصة بالحروب السابقة والمحاربين القدماء.
- لم يأخذ في الاعتبار الأنشطة الحديثة التي تقع ضمن موازنة الدفاع ، **مثل**: مدفوعات أعمال الاغاثة ومكافحة الكوارث الطبيعية ومشروعات البنية الأساسية وبالتإلى فان الأخذ بوجهة النظر تلك يجعل الإنفاق العسكرى إما متدنياً أو مبالغاً فيه.

وجهة النظر الثانية :

وهي وجهة ذات نظرة واسعة وشاملة للأنفاق العسكرى الأمر الذى يجعلها أكثر واقعية ، ووفقا لوجهة النظر تلك فان الإنفاق العسكرى، يتمثل في **الأتي** [2] :

- النفقات العسكرية المباشرة.
- المساعدات العسكرية.
- كافه المدفوعات إلى المحاربين القدماء .
- النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية.

ولعل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه منظمات جمع البيانات عن الإنفاق العسكرى وتحليلها هو الاختلاف في تقديرات الإنفاق العسكرى من دول مختلفة وتعريفات مختلفة.

---

[1] طلال محمود كداوى ، **الإنفاق العسكرى الإسرائيلى : 1965-1990**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص ص 38-39.

[2] Musgrave and P. Musgrave, " **Public Finance in Theory and Practice** ", Macgrow – Hill book comp . 1989, p. 145.

وقد قام عدد من المنظمات بوضع تعريفات للأنفاق العسكرى موحدة المقاييس، أكثرها شيوعاً هي تعريفات حلف الناتو وصندوق النقد الدولي ، ودائرة شئون نزع السلاح التابعه للأمم المتحدة[1].

وتعتبر هذه التعريفات مماثلة لبعضها البعض إلي حد كبير ، والفارق الرئيسي هو إدراج أو استبعاد المساعدات العسكرية والقوات شبه العسكرية ومعاشات التقاعد العسكرية كما أنه هناك بعض الحالات التي يجب أخذها في الاعتبار، **هي:**

- هناك بعض الدول تتعامل مع بند الرواتب كأحد بنود الإنفاق العسكري باعطائه قيمة منخفضة من خلال دفع رواتب منخفضه للعاملين بالقوات المسلحة على عكس دول أخرى تعطي رواتب مرتفعة وهذه المشكلة تثار عند محاوله المقارنة بين الدول.
- بالنسبه للدول المصنعة للسلاح نجد أن بعضها لايدرج الإستثمارات الضخمة الموجهة للصناعات الحربية ضمن الميزانية العسكرية بل يتم ادراجها في موازنه وزارة الصناعة[2].
- كذلك بالنسبة للدول التي تعتمد علي مبادلة السلع كالمواد الخام (نفط – قطن) بالأسلحة لايتم تسجيل هذه الصفقات التبادلية ضمن الميزانية العسكرية أيضاً.
- علاوة على أن بعض الدول ليس لديها ميزانيات دفاع مستقلة يمكن الاطلاع عليها[3].

وبالنظر للاعتبارت السابقة نجد أنها تتم عن عمد من تلك الدول بهدف تدنية انفاقها العسكرى لتحقيق عدة أهداف، **منها** [4] :

- ارباك الأعداء المتوقعين .
- الخشية من الدول الأخرى أن تفسر الزيادات في الإنفاق العسكري بمثابة تهديد .
- تخفيف حدة معارضة المواطنين لهذا الإنفاق ومطالبتهم بتخصيص الموارد وتوجيهها نحو البرامج الاجتماعية[5] .

---

[1] Un. " Objective Information on Military Matters, Including Transparency of Military Expenditures " **Report of secretary – General, undocument A/53/218, 4 August 1998 .**

[2] سلوى محمد عبدالعزيز ، **الأبعاد الاقتصادية للإنفاق العسكرى ، مع إشارة خاصة للبعد الصناعى فى الاقتصاد المصرى** ، رسالة ماجستير ،(جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ، 2007)، ص 17 .

[3] وحيد محمد مهدى عامر، " تحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية فى مصر فى الفترة (1977– 2002) **" ، المجلة العلمية لكلية التجارة بنين – جامعة الأزهر ، 2003 ، العدد 28**، ص 3 .

[4] طلال محمود كداوى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 45.

[5] Panla de Masi and Henri " How Resilient are Military Expenditures ? " **IMF Staff Papers Vol . 36 No .1,** (March 1989), P. 135.

ونظراً لالتزام **SIPRI** بالمعنى الدقيق للانفاق العسكرى من قبل حلف الناتو وصندوق النقد الدولي ، وكذلك نشرها لقيم الإنفاق العسكري لجميع دول العالم بالعملات المحلية وبالاسعار الجارية وأيضاً بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة ، وكما أنها تغطى فترات طويلة ، وتعتمد على البيانات المعلنة والمنشورة في التقارير المالية والاحصائية للدول المختلفة مع القيام بإجراء التعديلات عليها لتتوافق مع تعريفه[1]، لذلك سوف يتم استخدام تعريف **SIPRI** للأنفاق العسكري، ومن ثم سيكون هو المصدر الرئيسي لبيانات الإنفاق العسكرى .

وبناءً علي ذلك فان الإنفاق العسكري واستناداً إلى تعريف **SIPRI** فإنه يتضمن الإنفاق على الجهات الفاعلة **والأنشطة التالية**:

أ- القوات المسلحة ، بما فيها قوات حفظ السلام .

ب- وزارة الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركه في مشاريع دفاعية.

جـ- القوات شبه العسكرية ، عندما يحسب أنها مدربة ومجهزة لعمليات عسكرية .

د - الأنشطة العسكرية في الفضاء .

وبالتإلى فان الإنفاق العسكري يشمل جميع الإنفاق الجارى واالرأسمالى علي **البنود التالية**:

- الأفراد العسكريون والمدنيون ، بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين.
- العمليات والصيانة والمشتريات، والبحث والتطوير العسكريان.
- المساعدات العسكرية (في الإنفاق العسكري للبلد المانح).

2- تطور الإنفاق العسكرى فى ليبيا خلال الفترة(1995-2012):

يرى العديد من المحللين الاقتصاديين فى العالم أن أعباء الحرب فى كل من العراق وأفغانستان هى أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الراهنة التى ضربت الاقتصاد الأمريكى إبتداءً من عام 2007 ، ثم تحولت إلى أزمة مالية عالمية تعيد إلى الأذهان أزمة الكساد العظيم فى عام 1929 ، وأكبر دليل على هذا بلوغ الإنفاق العسكرى العالمى نحو 1208 مليار دولار فى عام 1992 ، ثم إرتفاعه إلى 1753 مليار دولار فى عام 2012 أى بنسبة زيادة 45,1% وممثلاً نسبة تتراوح ما بين (2,4% - 2,5%) من مجمل الناتج العالمى [2].

---

[1] عبدالرزاق الفارس ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 64.

[2] US Arms Control and Disarmament Agency**, World Military Expenditures and Arms Transfers**, US Government Printing Office, Washington DC, various Year.

ويتوقف تطور الإنفاق العسكرى لأى دولة على مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية ذات طبيعة إقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو جغرافية [1].

وعليه سيتم فى هذا التحليل تناول تطور الإنفاق العسكرى الليبي ومقارنته بالإنفاق العسكرى لدول آخرى ذات دلالة معينة ، **كالأتى** :

- **دول ذات ظروف مماثلة** : كالجزائر ومصر حيث تعتبر من اقوى الدول فى شمال افريقيا.
- **على مستوى العالم** : ويقصد به مقارنة ليبيا (اجمالى العالم – الشرق الأوسط – أفريقيا).

وحتى يتسنى لنا معرفة موقع الإنفاق العسكرى فى الدول السابقة ، فسيتم الاعتماد على مجموعة من المعايير ستستخدم فى هذا التحليل ، **أهمها** [2]:

2-1: مقارنة طور حجم ونسب الإنفاق العسكرى فى ليبيا ببعض الدول :

ويوضح ذلك **جدول رقم (1) :** **جدول (1)**

تطور حجم ونسب الإنفاق العسكرى فى ليبيا مقارنة ببعض الدول خلال الفترة (1995-2012)"مليار دولار"

السنة	العالم	أفريقيا	الشرق الأوسط	ليبيا			
				القيمة	%من العالم	% من أفريقيا	% من الشرق الأوسط
1995	1075	10,5	41,1	0,144	0,013	1,4	0,4
1996	1052	10,1	44	0,18	0,017	1,8	0,4
1997	1063	10,9	51,1	0,178	0,017	1,6	0,4
1998	1053	11,5	56,2	0,174	0,017	1,5	0,3
1999	1078	11,5	58,3	0,164	0,015	1,4	0,3
2000	1120	10,6	68,1	0,171	0,015	1,6	0,3
2001	1146	10,7	70,2	0,198	0,017	1,9	0,3
2002	1215	10,8	60,6	0,214	0,018	2	0,4
2003	1291	12,2	61,2	0,242	0,019	2	0,4
2004	1364	15,2	66	0,265	0,019	1,7	0,4
2005	1423	16,9	74,7	0,31	0,022	1,8	0,4
2006	1470	18,7	84	0,367	0,025	2	0,4
2007	1528	20,9	96,3	0,481	0,032	2,3	0,5
2008	1609	26,4	108,3	0,588	0,037	2,2	0,5
2009	1715	27,1	113,3	0,61	0,036	2,3	0,5
2010	1744	29,8	124,6	0,629	0,036	2,1	0,5
2011	1749	35,2	133	0,681	0,039	1,9	0,5
2012	1753	37,3	136,3	0,779	0,044	2,1	0,6

Source : Sipri, **year Book**, different years **.**

---

[1] جمال مظلوم ، **القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية** ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1999) ، ص 83.

[2] عبدالرزاق الفارس ، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكرى فى الوطن العربى (1970-1990) ، مرجع سبق ذكره،** ص 76.

ويتضح من الجدول السابق:أن الإنفاق العسكرى فى ليبيا شكل نسبة ضئيلة، لكل من **الأتى:**

- **الإنفاق العسكرى العالمى** : بنسبة تراوحت من (0,013% - 0,044%).
- **الإنفاق العسكرى فى أفريقيا** : بنسبة تراوحت من (1,4% - 2,3%) ويلاحظ على هذه النسب المقارنة ، **ما يلى** :

- **خلال الفترة الأولي (1995-1999)** تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى فى ليبيا إلى اجمالى الإنفاق العسكرى الأفريقى من (1,4% - 1,8%).
- **خلال الفترة الثانية (2000-2012)** ارتغعت نسبة الإنفاق العسكرى فى ليبيا إلى اجمالى الإنفاق العسكرى الأفريقى، فتراوحت من (1,6% - 2,3%).

- **الإنفاق العسكرى فى الشرق الأوسط:** بنسبة تراوحت من(0,3%- 0,6%)، وتراجعت هذه النسب مقارنة بدول الشرق الأوسط عما كانت مقارنة بالدول الأفريقية ، ويرجع ذلك إلى تزايد الإنفاق العسكرى فى دول الشرق الأوسط ، لأنها منطقة ملتهبة بالصراعات، ويلاحظ **ما يلي:**

- **خلال الفترة الأولي (1995-1999)** تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى الليبي إلى إجمالى الإنفاق العسكرى لمنطقة الشرق الأوسط من (0,3% - 0,4%).
- **خلال الفترة الثانية (2000-2012)** ارتفعت نسبة الإنفاق العسكرى الليبي إلى اجمالى الإنفاق العسكرى لدول منطقة الشرق الأوسط فتراوحت من (0,3% - 0,6%).

2-2- مقارنة تطور نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الناتج المحلى فى ليبيا:

ويوضح ذلك جدول رقم (2) التالي :**جدول(2)**

تطور نسب الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الناتج المحلى فى ليبيا مقارنة ببعض الدول خلال (1995-2012)" %"

السنة	مصر (1)	الجزائر (2)	ليبيا (3)
1995	3,4	2,9	4,6
1996	3,2	3,1	4,3
1997	3,2	3,6	4,1
1998	3,1	4	5,3
1999	3,2	3,8	3,8
2000	3,2	3,4	3,2
2001	3,3	3,8	2,9
2002	3,4	3,7	2,3
2003	3,3	3,3	2,3
2004	3	3,3	2,1
2005	2,9	2,8	1,5
2006	2,78	2,6	1,1
2007	2,5	2,9	0,9
2008	2,3	3	1,2
2009	2,1	3,8	1,1
2010	2,1	3,5	1,2
2011	2	4,4	1,2
2012	1,8	4,5	1,2

-source: Sipri**, year Book**, different years **.**

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق ، **ما يلى** :

- تراوحت هذه النسب ليبيا من (0,9% - 5,3%) خلال الفترة.
- تراوحت هذه النسب فى مصر من (1,8% - 3,4%) خلال الفترة .
- تراوحت هذه النسب فى الجزائر من (2,6% - 4,5%) خلال الفترة .

ب- ويمكن ترتيب الدول السابقة من حيث نسبة إنفاقها العسكرى إلى اجمالى الناتج المحلى : فتأتى الجزائر فى المقدمة ثم مصر فى المرتبة الثانية ، ثم ليبيا فى المرتبة الثالثة.

وقد دعم ما سبق نسبة الإنفاق العسكرى إلى مجمل الإنفاق العام فى الدول سالفة الذكر، وهذا ما سيتم تناوله فى النقطة التالية.

2-3- مقارنة تطور نسب الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الإنفاق العام فى ليبيا ببعض الدول:

ويوضح ذلك **الجدول رقم (3)**:

جدول (3)

تطور نسب الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الإنفاق العام فى ليبيا مقارنة ببعض الدول خلال (1995-2012)"%"

السنة	مصر	الجزائر	ليبيا
1995	11	-	5,9
1996	11,4	-	8
1997	11,3	-	11,6
1998	8,9	-	14,2
1999	9,78	-	12,6
2000	10,7	-	10,6
2001	10,5	-	8,9
2002	10,1	-	6,8
2003	9,1	-	10,2
2004	8,6	-	5,2
2005	6,9	-	4,2
2006	6,9	13,8	3,8
2007	6,1	13,9	2,6
2008	5,7	13	3,2
2009	5,8	14,4	3,9
2010	5,9	14,4	2,4
2011	5,8	14,6	2,7
2012	5,3	13,8	6,9

المصدر : - احصاءات البنك الدولى ، سنوات مختلفة. – مصرف ليبيا المركزى ، **التقرير المالي**، سنوات مختلفة.
- spiri, op,, cit ..

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق ، **ما يلى** :

أ- **فى الفترة الأولي (1995-1999)**: احتلت ليبيا المرتبة الأولى ومصر المرتبة الثانية، وأما الجزائر فلم تتوافر عنها بيانات عن تلك الفترة ، ومن ثم ظهرت النسب بالصورة **التالية** :

- تراوحت هذه النسب لليبيا من (5,9% - 14,2%) خلال هذا العقد.
- تراوحت هذه النسب لمصر من (8,9% - 11,4%) خلال هذا العقد.
- لم تتوافر بيانات عن الجزائر خلال هذه الفترة.

ب- **فى الفترة الثانية(2000-2012)** : حيث توفرت بيانات عن كل الدول ، واختلفت الصورة ، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى بنسبة تراوحت من(13% - 14,6%)، ثم مصر فى المرتبة الثانية (5,3% - 10,7%)، وجاءت ليبيا فى المرتبة الثالثة بنسبة(2,6% - 10,6).

2-4- مقارنة تطور متوسط نصيب الفرد من السكان من الإنفاق العسكرى فى ليبيا ببعض الدول الأخري:

ويوضح ذلك **جدول رقم (4) :**

جدول (4):تطور نصيب الفرد من السكان من الإنفاق العسكرى فى ليبيا مقارنة ببعض الدول الأخرى خلال الفترة (1995-2012)" بالدولار **"**

السنة	مصر			الجزائر			ليبيا		
	الإنفاق العسكرى مليون$	السكان مليون	نصيب الفرد دولار	الإنفاق العسكرى مليون$	السكان مليون	نصيب الفرد دولار	الإنفاق العسكرى مليون$	السكان مليون	نصيب الفرد دولار
1995	2400	59,5	40,3	1200	29,3	41	144	4,75	30,3
1996	2400	61,9	38,8	1500	29,8	50,3	180	4,84	37,2
1997	2500	62,1	40,3	1600	30,3	52,8	178	4,92	36,2
1998	2800	62,9	44,5	1900	30,8	61,7	174	5,01	34,7
1999	2900	64	45,3	1800	31,3	57,5	164	5,093	32,2
2000	3200	65,3	49	1900	31,7	59,9	171	5,18	33
2001	3200	66,6	48,1	2100	32,2	65,2	198	5,26	37,6
2002	3000	67,9	44,2	2100	32,6	64,4	214	5,34	40,1
2003	2700	69,2	39	2200	33	66,7	242	5,42	44,7
2004	2400	70,5	34	2800	33,5	83,6	265	5,51	48,1
2005	2600	71,9	36,2	2900	34	85,3	310	5,6	55,4
2006	2900	73,6	39,4	3100	34,5	89,9	367	5,7	64,4
2007	3300	77,5	42,6	3100	35,1	88,3	481	5,8	82,9
2008	3700	79,1	48,6	5200	35,7	145,7	588	5,9	99,7
2009	4100	83,5	49,1	5300	36,4	145,6	640	6	106,7
2010	4300	84,5	50,9	5700	37,1	153,6	629	6,04	104,1
2011	4400	85,5	51,5	8700	37,8	230,2	681	6,1	111,6
2012	4400	86,6	50,8	9300	38,5	241,6	779	6,2	125,7

المصدر: - احصاءات البنك الدولى ، سنوات مختلفة ،– مصرف ليبيا المركزى، **التقرير السنوى**، سنوات مختلفة، - Sipri**, op,, cit,**

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق ، **ما يلى** :

أ- يتفوق نصيب الفرد فى الجزائر من الإنفاق العسكرى على نصيبه فى باقى الدول المذكورة ، حيث تراوح نصيبه فى الجزائر من (41- 241,6) دولار، وهى بذلك احتلت المرتبة الاولي، واحتلت ليبيا المرتبة الثانية بمبلغ تراوح من (30,3 – 125,7) دولار، وأخيراً مصر في المرتبة الثالثة بمبلغ تراوح من 51,5-038,8) دولار.

ب- بتقسيم هذه الفترة لفترين، يلاحظ عليها وجود تباين بين الدول المذكورة خلال الفترة، **كالأتى**:

- **الفترة الأولي (19995-1999) :**

تحتل الجزائر المرتبة الأولى ، بمعدل للفرد تراوح من (41-61,7) دولار، ثم مصر بمعدل تراوح من (38,8-45,3) دولار ، ثم ليبيا بمعدل تراوح من (30,3-37,2) دولار.

- **الفترة الثانية (2000 – 2012) :**

ما زالت الجزائر تحتل المرتبة الأولى ، بمعدل للفرد تراوح من (59,9-241,6) دولار، ثم تليها ليبيا بمعدل للفرد تراوح من (33-125,7) دولار، ثم تأتى مصر فى المرتبة الثالثة بمعدل تراوح من (34-51,5).

وقد يطرح سؤال حول الوضع السابق، وهو ما نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى ومن بعض جوانب التنمية البشرية الأخرى كالإنفاق على الصحة والتعليم فى ليبيا مقارنة بمصر والجزائر؟.

2-5- مقارنة تطور الإنفاق العسكرى والإنفاق على الصحة فى ليبيا ببعض الدول:

وسيتم تناول ذلك من خلال **النقطتين التاليتين** :

2-5-1 مقارنة تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى والإنفاق على الصحة فى ليبيا ببعض الدول:

ويبين ذلك جدول (5):

جدول (5): تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى والإنفاق على الصحة فى ليبيا مقارنة ببعض الدول خلال الفترة (1995 – 2011) " دولار **"**

السنة	مصر		الجزائر		ليبيا	
	الإنفاق العسكرى	الصحة	الإنفاق العسكرى	الصحة	الإنفاق العسكرى	الصحة
1995	40,3	37	41	62	30,3	188
1996	38,8	46	50,3	62	37,2	190
1997	40,3	59	52,8	67	36,2	194
1998	44,5	66	61,7	66	34,7	223
1999	45,3	73	57,5	55	32,2	234
2000	49	79	59,9	63	33	247
2001	48,1	76	65,2	68	37,6	292
2002	44,2	74	64,4	70	40,1	193
2003	39	56	66,7	80	44,7	235
2004	34	57	83,6	89	48,1	182
2005	36,2	65	85,3	96	55,4	204
2006	39,4	75	89,9	110	64,4	214
2007	42,6	85	88,3	141	82,9	259
2008	48,6	101	1457,7	186	99,7	293
2009	49,1	118	377	145,6	106,7	330
2010	50,9	125	1536,6	198	104,1	345
2011	51,5	137	230,2	225	111,6	527

المصدر : إحصاءات البنك الدولى ، سنوات مختلفة ، - الباحث ، بالاعتماد على جدول (4)**.**

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق ، **ما يلى** :

أ- تحتل ليبيا المرتبة الأولى بمعدل تراوح من (188-527)، من حيث نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة، وتحتل الجزائرالمرتبة الثانية بمعدل تراوح من (62-225) دولار، ثم تلتها مصر في المرتبة الثالثة بمعدل تراوح من (37-137) دولار للفرد.

ب- بالنسبة لمدى اهتمام الدولة بالإنفاق على الصحة مقارنة بالإنفاق العسكرى :

تفوق انفاق الدول الثلاثة علي الصحة علي انفاقها العسكري، **كما يلي**:

- **مصر :** تفوق الإنفاق على الصحة على الإنفاق العسكرى ، حيث تراوح نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة من (37-137) دولار، وتراوح نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى من (34 – 51,5) دولار، وذلك باستثناء عام1995، حيث تفوق نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى والذي بلغ (40,3) دولار على نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة والذى بلغ (37) دولار.

- **ليبيا** : تراوح نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة من (42-140) دولار ، فى حين تراوح نصيبه من الإنفاق العسكرى من (30,3-111,6) دولار .
- **الجزائر** : تراوح نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة من (62-225) دولار بينما تراوح نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى من (41-230,2) دولار ، ويلاحظ أن الإنفاق العسكرى تفوق على الإنفاق على الصحة فى عامى (1999،2011)، حيث بلغ نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى (57,5-230,2) دولار على التوالى ، فى حين كان نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة (55-225) دولار على التوالى.

2-5-2- مقارنة تطور الإنفاق العسكرى والإنفاق على الصحة إلى مجمل الناتج المحلى فى ليبيا ببعض الدول الأخرى خلال الفترة (1995-2011):

ويوضح ذلك **جدول رقم (6):**

جدول (6): تطور نسبة الإنفاق العسكرى والإنفاق على الصحة إلى مجمل الناتج المحلى فى ليبيا مقارنة ببعض الدول الأخرى خلال الفترة (1995-2011) "%"

السنة	مصر		الجزائر		ليبيا	
	الإنفاق العسكرى	الصحة	الإنفاق العسكرى	الصحة	الإنفاق العسكرى	الصحة
1995	3,4	3,9	2,9	4,2	4,6	3,5
1996	3,2	4,3	3,1	3,8	4,3	3,3
1997	3,2	5	3,6	4,1	4,1	3,1
1998	3,1	5,1	4	4,1	5,3	4,1
1999	3,2	5,3	3,8	3,4	3,8	3,9
2000	3,2	5,4	3,4	3,5	3,2	3,7
2001	3,3	5,8	3,8	3,8	2,9	4,5
2002	3,4	6,1	3,7	3,9	2,3	4,7
2003	3,3	6,5	3,3	3,7	2,3	3,5
2004	3	5,3	3,3	3,4	2,1	3
2005	2,9	5,1	2,8	3,1	1,5	2,4
2006	2,7	5,3	2,6	3,1	1,1	2,2
2007	2,5	4,9	2,9	3,5	0,9	2,2
2008	2,3	4,8	3	3,7	1,2	2
2009	2,1	5	3,8	4,6	1,1	3,1
2010	2,1	4,7	3,5	4,3	1,2	3
2011	2	4,9	4,4	3,9	1,2	4,4
2012	1,8	4,9	4,5	3,9	1,2	2,8

المصدر : - احصاءات البنك الدولى ، سنوات مختلفة. **-** الباحث بالاعتماد على جدول (2) .

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق ، **ما يلى** :

أ- بالنسبة ليبيا :

- تحتل المرتبة الأولي، من ناحية الإنفاق العكسرى إلى اجمالى الناتج المحلى ، بنسبة تراوحت من (0,9 % - 5,3%).

- تحتل المرتبة الثالثة، من ناحية الإنفاق على الصحة كنسبة إلى اجمالى الناتج المحلى بنسبة تراوحت من (2% - 4,4%).

ب- بالنسبة لمصر :

- تحتل المرتبة الثالثة بالنسبة للإنفاق العسكرى إلى إجمالى الناتج المحلى بنسبة تراوحت من (1,8% - 3,4%).

- تحتل المرتبة الأولي بالنسبة للإنفاق على الصحة إلى إجمالى الناتج المحلى بنسبة تراوحت من (3,9% - 6,5%).

ج- بالنسبة للجزائر :

- تحتل المرتبة الثانية بالنسبة للإنفاق العسكرى كنسبة إلى اجمالى الناتج المحلى بنسبة تراوحت من(2,6% - 4,5%).

- تحتل المرتبة الثانية من ناحية الإنفاق على الصحة كنسبة إلى إجمالى الناتج المحلى بنسبة تراوحت من (3,1% - 4,6%).

2-6- مقارنة تطور نسب الإنفاق على التعليم إلى إجمالى الناتج المحلى فى ليبيا ببعض دول العالم خلال الفترة (1995-2010):

مما لا شك فيه أن زيادة الانفاق العسكري تؤثر علي المخصصات المالية لجوانب التنمية الاقتصادية الاخري، وخاصة في الدول النامية التي تعاني من ندرة الموارد المالية أصلاً [1]، ويوضح ذلك **جدول رقم (7)** :

---

[1] Claude Diebolt, Magali Jaoul-Grammare , "Education, Defense Spending and Economic Growth in Japan: 1868-1940 Understanding the Time Series Dynamics", **xiv international economic history congress Helsinki**, Finland, **21 to 25 August** , 2006, P.35.

جدول (7)

تطور نسب الإنفاق على التعليم إلى إجمالى الناتج المحلى فى ليبيا مقارنة ببعض الدول خلال (1995-20110)"%"

السنة	مصر		ليبيا		الجزائر	
	الإنفاق العسكرى	التعليم	الإنفاق العسكرى	التعليم	الإنفاق العسكرى	التعليم
1995	**3,4**	**4,6**	**4,6**	5,7	**2,9**	-
1996	**3,2**	**4,6**	**4,3**	5,9	**3,1**	-
1997	**3,2**	**4,7**	**4,1**	1,1	**3,6**	-
1998	**3,1**	**4,9**	**5,3**	1,7	**4**	-
1999	**3,2**	**4,9**	**3,8**	2,2	**3,8**	-
2000	**3,2**	**4,8**	**3,2**	2,1	**3,4**	-
2001	**3,3**	**4,9**	**2,9**	2,2	**3,8**	-
2002	**3,4**	**4,9**	**2,3**	3,6	**3,7**	-
2003	**3,3**	**4,9**	**2,3**	1,6	**3,3**	-
2004	**3**	**4,9**	**2,1**	2,5	**3,3**	-
2005	**2,9**	**4,7**	**1,5**	2,1	**2,8**	-
2006	**2,7**	**4,8**	**1,1**	1,8	**2,6**	-
2007	**2,5**	**4**	**0,9**	2	**2,9**	-
2008	**2,3**	**3,7**	**1,2**	1,6	**3**	-
2009	**2,1**	**3,8**	**1,1**	2,7	**3,8**	-
2010	**2,1**	**3,9**	**1,2**	2,8	**3,5**	-
2011	**2**	**3,9**	**1,2**	3	**4,4**	-
2012	**1,8**		**1,2**	3	**4,5**	-

المصدر :- احصاءات البنك الدولى ، سنوات مختلفة.– مصرف ليبيا المركزى ، **التقرير المالي،** سنوات مختلفة.

- الباحث ، بالاعتماد على جدول (2).

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق ، **ما يلى** :

أ- **بالنسبة لليبيا**: يتم التمييز هنا بين مرحلتين، **وهما**:

- **المرحلة الأولي (**1995**-2003):** وفيها تفوقت نسبة الانفاق العسكري إلي مجمل الناتج المحلي والتي تراوحت من (2.3%-5.3%) علي نسبة الانفاق علي التعليم إلي مجمل الناتج المحلي والتي تراوحت من (1.1%-5.9%).
- **المرحلة الثانية (2004-2012):** حدث العكس وفيها تفوقت نسبة الانفاق التعليم إلي مجمل الناتج المحلي والتي تراوحت من (1.65-3%) علي نسبة الانفاق العسكري إلي مجمل الناتج المحلي والتي تراوحت من (0.9%-2.1%)، ويؤكد ذلك زيادة اهتمام الحكومة الليبية بالتعليم في السنوات الاخيرة.

ب- بالنسب للجزائر: ارتفعت نسبة الانفاق العسكري الي مجمل الناتج المحلي من 2.6% في عام 2006 إلي 2.9% في عام2007، حتي وصلت إلي 4.5% في عام 2012.

ج- بالنسبة لمصر :

- تتفوق نسبة الإنفاق على التعليم إلى اجمالى الناتج المحلى والتى تراوحت من (3,7%- 4,9%) على نسبة الإنفاق العسكرى لاجمالى الناتج المحلى والتى تراوحت من(1,8%- 3,4%)

- تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم، وكذلك تراجعت نسبة الإنفاق العسكرى بداية من عام 2007:

- تراجعت نسبة الإنفاق العسكرى من 2,7% فى عام 2006 إلى 2,5% فى 2007 ، إلي 2,3% فى عام 2008 ، إلي 2,1% فى عام 2009 ، إلي 1,8% فى عام 2012 .
- تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم من 4,8% فى عام 2006 إلى 4% فى عام 2007 ، إلي 3,7% فى عام 2008 ، حتي 3,6% فى عام 2012.

2-7- مقارنة تطور متوسط نصيب الفرد فى القوات المسلحة النظامية من الإنفاق العسكرى فى ليبيا ببعض الدول الأخرى :

جدول (8): تطور متوسط نصيب الفرد من القوات المسلحة النظامية من الإنفاق العسكرى فى (مصر – ليبيا– الجزائر) خلال الفترة (1980-2011) "دولار"

السنة	مصر			ليبيا			الجزائر		
	الانفق العسكرى مليون$	القوات المسلحة مليون	نصيب الفرد دولار	الانفاق العسكرى مليون$	القوات المسلحة مليون	نصيب الفرد دولار	الانفاق العسكرى مليون$	القوات المسلحة مليون	نصيب الفرد دولار
1995	2400	0,610	3934	144	0,081	1778	1200	0,163	7367
1996	2400	0,672	3571	180	0,066	2727	1500	0,165	9096
1997	2500	0,680	3677	178	0,066	2242	1600	0,270	5922
1998	2800	0,680	4118	174	0,066	2636	1900	0,268	7084
1999	2900	0,680	4265	164	0,066	2485	1800	0,303	5937
2000	3200	0,679	4716	171	0,077	2221	1900	0,305	6225
2001	3200	0,768	4167	198	0,077	2571	2100	0,305	6881
2002	3000	0,773	3881	214	0,077	2779	2100	0,318	6606
2003	2700	0,780	3462	242	0,077	3143	2200	0,309	7127
2004	2400	0,798	3008	265	0,076	3487	2800	0,318	8805
2005	2600	0,799	3254	310	0,076	4079	2900	0,319	9091
2006	2900	0,866	3349	367	0,076	4829	3100	0,334	9281
2007	3300	0,866	3811	481	0,076	6329	3100	0,334	9281
2008	3700	0,866	4273	588	0,076	7737	5200	0,334	15569
2009	4100	0,866	4736	640	0,076	8422	5300	0,334	15859
2010	4300	0,836	4147	629	0,072	8736	5700	0,317	17970
2011	4400	0,836	5266	681	0,072	9458	8700	0,317	27428

المصدر: - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة، - الباحث بالاعتماد علي جدول (4)، Sipri, **op,cit**, -

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق ، **ما يلى** :

تحتل الجزائر المرتبة الأولى من بين الدول المذكورة خلال **الفترتين التاليتين** :

- **الفترة الأولي (1995-2003):** احتلت الجزائر أيضا المرتبة الأولى بالنسبة للإنفاق على الفرد في القوات المسلحة بمتوسط تراوح من (5,9 – 9,1) الف دولار، تليها مصر بمتوسط تراوح (3,4 – 4,7) الف دولار،ثم ليبيا بمتوسط تراوح من(1,8– 3,2) الف دولار،
- **الفترة الثانية (2004– 2011):** احتلت الجزائر المرتبة الأولى أيضا بمتوسط تراوح من (8,8-27,4) الف دولار، ثم ليبيا فى المرتبة الثانية متفوقة على مصر بمتوسط تراوح من (3,5-9,5) الف دولار، ثم مصر فى المرتبة الثالثة بمتوسط تراوح من(3-5,3) الف دولار،

2-8- مقارنة تطور نسب القوات المسلحة النظامية لعدد السكان فى ليبيا ببعض الدول الأخرى:

ويوضح ذلك **جدول (9):**

جدول (9): مقارنة تطور نسب القوات المسلحة النظامية لعدد السكان فى (مصر - ليبيا – الجزائر) خلال الفترة (1980-2012) " % "

السنة	مصر			الجزائر			ليبيا		
	القوات المسلحة مليون	عدد السكان مليون	نسبة 1÷2	القوات المسلحة مليون	عدد السكان مليون	نسبة 1÷2	القوات المسلحة مليون	عدد السكان مليون	نسبة 1÷2
1995	0,610	59,5	1,03	0,163	29,3	0,6	0,081	4,75	1,7
1996	0,672	61,9	1,09	0,195	29,8	0,6	0,066	4,84	1,4
1997	0,680	62,1	1,08	0,270	30,3	0,9	0,066	4,92	1,3
1998	0,680	62,9	1,08	0,268	30,8	0,9	0,066	5,01	1,3
1999	0,680	64	1,06	0,303	31,3	1	0,066	5,093	1,3
2000	0,679	65,3	1,04	0,305	31,7	1	0,077	5,18	1,5
2001	0,768	66,6	1,14	0,305	32,2	1	0,077	5,26	1,5
2002	0,773	67,9	1,14	0,318	32,6	1	0,077	5,34	1,5
2003	0,780	69,2	1,13	0,309	33	0,9	0,077	5,42	1,5
2004	0,798	70,5	1,13	0,318	33,5	0,9	0,076	5,51	1,4
2005	0,799	71,9	1,11	0,319	34	0,7	0,076	5,6	1,4
2006	0,866	73,6	1,18	0,334	34,5	1	0,076	5,7	1,4
2007	0,866	77,5	1,12	0,334	35,1	1	0,076	5,8	1,3
2008	0,866	79,1	1,1	0,334	35,7	0,9	0,076	5,9	1,3
2009	0,866	83,5	1,04	0,334	36,4	0,9	0,076	6	1,3
2010	0,836	84,5	1	0,317	37,1	0,9	0,072	6,04	1,2
2011	0,836	85,5	1	0,317	37,8	0,8	0,072	6,1	1,2

المصدر: - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة - الباحث بالاعتماد علي جدول (4). –Sipri, **op,cit..**

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق ، **ما يلى** :

أ- من ناحية العدد المطلق للقوات المسلحة النظامية :

تحتل مصر المرتبة الأولى من حيث العدد من بين الدول المذكورة ، حيث تراوح عدد جنودها من (610-866) الف جندى ، تليها الجزائر بعدد تراوح من (163-334) الف جندى ، ثم ليبيا بعدد تراوح من (66-81) الف جندى.

ب- من ناحية نسب أعداد القوات المسلحة إلى عدد السكان :

يلاحظ أن الترتيب اختلف تماماً ، حيث احتلت ليبيا المرتبة الأولي بنسبة تراوحت من (1,2%-1,7%)، تليها مصر بنسبة تراوحت من (1%- 1,18%)، ثم الجزائر في المرتبة الثالثة بنسب تراوحت من (0,6%- 1%).

3- تحليل الآثار المالية للإنفاق العسكرى فى ليبيا خلال الفترة (1995-2012):

يحظى الإنفاق العسكرى بأهمية خاصة نظراً لزيادة حجمه من سنة لآخرى بصورة مذهلة ، وخاصة فى المناطق التى تشهد حروباً ونزاعات سياسية وإقليمية مستمرة ، ومنها بطبيعة الحال منطقة الشرق الأوسط ، كما بلغ الإنفاق العسكرى العالمى 1464 مليار دولار في عام 2008 ، وذلك بنسبة زيادة 4% عن عام 2007 ، ويمثل نحو 2,4% من اجمالى الناتج المحلى العالمى ، وبلغ متوسط الانفاق العسكري نحو 217 دولار لكل فرد فى العالم فى عام 2008 [1].

وتؤدى الصراعات السياسية إلى دخول الدول فيما يسمى بسباق التسلح[2] ، بحيث أصبحت هذه الدول تخصص كميات هائلة من مواردها النادرة أصلاً لتمويل نفقاتها العسكرية على حساب المشاريع الاستثمارية ، مما يؤدي إلي على عرقلة عجلة التنمية الاقتصادية.

ويهتم التحليل المالى بقياس الآثار المباشرة (النقدية) للإنفاق العسكرى ، ومن ثم لا يأخذ فى إعتباره أى أثار إيجابية أو سلبية على المجتمع، والتى تعرف بالخرجانيات، ولذلك لا يعتمد عليه كمعيار أساسى عند تقويم الجدوى الاقتصادية للإنفاق على أى قطاع.

---

[1] **sipri ,** different years .

[2] عبد الحميد الفتيانى، **الصناعات العسكرية العربية** ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1991)،ص12.

وفـى هـذا التحليـل سـيتم تنـاول علاقـة الإنفـاق العسـكرى بجـانبى الموازنـة العامـة النفقـات والإيرادات ، حيث تعبر هذه العلاقة عن القطـاع الداخلى فـى ليبيـا، بينمـا علاقـة الإنفـاق العسكرى بالميزان التجارى تعكس القطاع الخارجى.

3-1: علاقة الإنفاق العسكرى بجانبى الميزانية فى ليبيا خلال(1995-2012):

يلاحظ أن الإنفاق العسكرى فى ليبيا يشكل نسبة كبيرة من النفقات العامة والايـرادات العامـة ، وكذلك من صـافي الميزانية، وذلك كما يتضح من **جدول رقم (10) التالي** :

جدول (10)

حجم ونسب الإنفاق العسكرى إلى الإنفاق والإيرادات العامة فى ليبيا خلال (1995-2012) "مليار دينار "

السنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	صافى الميزانية	الإنفاق العسكرى في ليبيا			
				القيمة	%من النفقات	%من الإيرادات	%من الصافى
1995	4,6	4	0,6-	0,27	5,9	6,8	45-
1996	5,1	5	0,1-	0,41	8	8,2	68-
1997	5	5,4	0,4	0,58	11,6	10,7	145
1998	4,8	4,3	0,5-	0,68	14,2	15,8	136-
1999	4,3	4,9	0,6	0,54	12,6	11	90
2000	5,3	4,7	0,6-	0,56	10,6	11,9	90-
2001	5,6	6	0,4	0,5	8,9	8,3	125
2002	8,5	8,6	0,1	0,58	6,8	6,7	580
2003	6,9	8	1,1	0,7	10,2	8,8	63,6
2004	17,2	23,1	5,9	0,9	5,2	3,9	15,3
2005	21,3	37,1	15,8	0,9	4,2	2,4	5,7
2006	21,4	47,1	25,7	0,81	3,8	1,7	3,2
2007	30,9	53,4	22,5	0,81	2,6	1,5	3,6
2008	44,1	72,7	28,6	1,4	3,2	1,9	4,9
2009	35,7	41,8	6,1	1,4	3,9	3,4	23
2010	57,5	58,8	1,3	1,4	2,4	2,4	107,7
2011	52,6	31,5	21,1-	1,4	2,7	4,4	6,6-
2012	55,1	70,1	15	3,8	6,9	5,4	25,3

المصدر: - مصرف ليبيا المركزى ، **التقرير المالي** ، سنوات مختلفة.

- Stockholm international jeace research Institute **(sipri),**different years -

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي :**

أ- أهمية الإنفاق العسكرى بالنسبة لجانبى الميزانية العامة، وكذلك لصافى الميزانية، من خلال:

- **بالنسبة لاجمالى النفقات العامة** : شكل الإنفاق العسكرى نسبة كبيرة من اجمـالى النفقـات العامـة إذ تراوحت من (2,4% - 14,2%)، وكما يلاحظ أن هذه الفترة مرت **بمرحلتين**:

المرحلة الأولي (1995 -2003): حيث إتصفت بارتفاع نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الإنفاق العام ، حيث تراوحت من (5,9% -14,2%).

المرحلة الثانية (2004 -2012): حيث اتصفت بتراجع نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الإنفاق العام ، حيث تراوحت من (2,4% - 6,9%).

- بالنسبة لاجمالى الإيرادات العامة :

كانت نسبة الإنفاق العسكرى إلي الإيرادات العامة اقل منها للنفقات العامة إذ تراوحت من (1,5% - 15,8%) ، خلال فترة الدراسة ، كما يلاحظ أن هذه الفترة تقسم لمرحلتين ، **كالأتى** :

المرحلة الأولي (1995– 2003) : حيث إتصفت بارتفاع نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الإيرادات العامة ، حيث تراوحت من (6,7% - 15,8%) .

المرحلة الثانية (2004 – 2012): حيث اتصفت بتراجع نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الإيرادات العامة ، حيث تراوحت من (1,5% - 5,4%).

- بالنسبة لصافى الميزانية العامة :

شكل الإنفاق العسكرى نسبة كبيرة جداً من صافى الميزانية ، حيث تراوحت هذه النسبة من (-136% - 580%) خلال فترة الدراسة، كما يلاحظ أن هذه الفترة تقسم لمرحلتين، **هما** :

المرحلة الأولي (1995–2003): حيث إتصفت بأنها أكبر المراحل من حيث نسبة الإنفاق العسكرى إلى صافى الميزانية بنسبة تراوحت (-136% - 580%).

المرحلة الثانية (2004- 2012) : واتصفت هذه المرحلة بتراجع نسبة الإنفاق العسكرى إلى صافى الميزانية، حيث تراوحت من (-6,6%- 107,7%).

ب- يلاحظ وجود علاقة طردية بين الإنفاق العسكرى وبين إجمالى الإنفاق العام ، كما يلي:

حيث يلاحظ تزايد الإنفاق العام بصورة كبيرة خلال الفترة (2004- 2012)، حيث تزايد الإنفاق العام من 17,2 مليار دينار فى عام 2004 ، إلى 55,1 مليار دينار فى عام 2012 ، وذلك بمعدل زيادة 220,4% ، كما يلاحظ تزايد الإنفاق العسكرى خلال نفس العقد بنسبة كبيرة ، حيث إرتفعت قيمة الإنفاق العسكرى من0,9 مليار دينار فى عام 2004 ، إلى 3,8 مليار دينار فى عام 2012 ، وذلك بمعدل زيادة 322,2% ، ويؤكد ذلك على أهمية الإنفاق العسكرى كنسبة من الإنفاق العام .

3-2:علاقة الإنفاق العسكرى بجانبى الميزان التجارى فى ليبيا خلال(1995-2012):

يلعب الإنفاق العسكرى دوراً كبيراً فى الميزان التجارى ، وذلك نظراً لكبر حجم الإنفاق العسكرى من جهة ، ولأن معظم المعدات العسكرية يتم إسيترادها من جهة أخرى ، مما يؤدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (11): تطورحجم ونسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الصادرات والواردات فى ليبيا خلال الفترة(1995-2010) "مليار دينار"

السنة	الواردات	الصادرات	صافي الميزان التجاري	الانفاق العسكري			
				القيمة*	% من الواردات	% من الصادرات	%من الصافي
1995	1,7	3,2	1,5	0,27	15,9	8,4	18
1996	1,9	3,6	1,7	0,41	21,6	11,4	24,1
1997	2,1	3,5	1,3	0,58	27,6	16,6	44,6
1998	2,2	2,4	0,2	0,68	30,9	28,3	340
1999	1,9	3,7	1,8	0,54	28,4	14,6	30
2000	2,1	6,2	4,1	0,56	26,7	9	13,7
2001	2,9	6,6	3,7	0,5	17,2	7,6	13,5
2002	9,4	12,5	3,1	0,58	6,2	4,6	18,7
2003	9,2	16,5	7,3	0,7	7,6	4,2	9,6
2004	11,4	22,6	11,2	0,9	7,9	4	8
2005	14,6	37,8	23,2	0,9	6,2	2,4	3,9
2006	15,7	51,6	35,9	0,81	5,2	1,6	2,3
2007	22,3	59,2	36,9	0,81	3,6	1,4	2,2
2008	26,9	76,8	50	1,4	5,2	1,8	2,8
2009	27,5	46,3	18,8	1,4	5,1	3	7,5
2010	31,9	61,7	29,8	1,4	4,4	2,3	4,7

المصدر : - مصرف ليبيا المركزى ، التقرير المالي ، سنوات مختلفة.

* Stockholm International jeace research Institute (**sipri**) , different yesar ,

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق : أن الإنفاق العسكرى مر بمرحلتين، **وهما:**

المرحلة الأولي :(1995-2000) : يلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق العسكرى بصورة ملحوظة إلى اجمالى الواردات والصادرات وصافى الميزان التجارى ، **كما يلى** :

أ- مع الواردات: تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى لاجمالى الواردات من (15,9%-30,9%)،

ب- مع الصادرات: تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى لإجمالى الصادرات من (8,4%-28,3%)،

ج- صافى الميزان: تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى إلى صافى الميزان من(13,5% - 340%)،

المرحلة الثانية :(2001-2010) : يلاحظ تراجع نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الواردات والصادرات وصافى الميزان التجارى ، **كما يلى** :

أ- مع الواردات: فتراوحت نسبة الإنفاق العسكرى لاجمالى الواردات من(4,4%-17,2%).

ب- مع الصادرات: فتراوحت نسبة الإنفاق العسكرى لإجمالى الصادرات من (1,4%-7,6%).

ج- صافى الميزان: تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى إلى صافى الميزان من (2,2% - 18,7%).

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكرى فى ليبيا خلال الفترة(1995-2012)

تعتبر التركة التى خلفها الاستعمار الغربى فى الدول النامية من أهم العوامل المعوقة لعملية التنمية فيها ، فما ترك الاستعمار أرضا إلا وترك فيها النزاعات بين الدول التى قسمها أو إيجاد حالة من التبعية له سياسياً واقتصادياً من خلال الأنظمة التى تخلفه ، فهو إن لم يستطع أن يجعل مستعمراته القديمة بعد استقلالها تابعه له اقتصادياً فإنه سيخلق الأسباب التى تؤدى إلى عدم الاستقرار أو التبعية له بأشكال أخرى ، وبالشكل الذى يؤدي إلي الاستفادة من هذه النزاعات والحروب لترويج صناعته العسكرية ، كما خطط لذلك من قبل [1].

وسواءً كانت سياسات حكومات الدول النامية حكيمة أم لا ، فإن الخاسر الأكبر هى شعوبها والتي ما زالت تدفع ثمن هذا في صورة تخلف وفقر وسوء أحوال معيشية [2].

وعليه انشغلت حكومات الدول النامية بترجيح الانفاق العسكرى على حساب التنمية الاقتصادية والبشرية ، مما أدى إلى نتائج سلبية كبيرة أهمها زيادة تردى المستوى التعليمى والصحى لغالبية السكان ، ومقابل ذلك نرى الدول المتقدمة عندما تنشأ المشاريع العسكرية فإن ذلك سيكون لغرض تنشيط صناعة بيع الأسلحة والذى يدر لها موارد مالية ضخمة [3].

وعليه سيتم تحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكرى فى ليبيا، وذلك من خلال النقاط **التالية**:

- أساليب تأثير الإنفاق العسكرى على الاقتصاد .
- أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى فى ليبيا .
- أثر الإنفاق العسكرى على جوانب التنمية الاقتصادية فى ليبيا .

---

[1] محمد عمر ، **أثر الإنفاق العام على التنمية الإقتصادية** ، بدون ناشر ، ص 1.

[2] محمود أبو سديرة ، **الإنفاق العسكرى العربى ، ترشيده كمدخل للتنمية** ، (القاهرة ، دار الحرية ، 1996) ، ص 22.

[3] Doniel P. Hewitt, " **Military Expenditutre in Tthe Developing World** ", Finance and Development, 1991, p.22.

1: أساليب تأثير الإنفاق العسكرى على الإقتصاد الليبي :

وقبل تناول هذه الأساليب ، يلاحظ أن أثر الإنفاق العسكرى على الإقتصاد المصرى يتوقف على مجموعة من العوامل **الأتية** [1]:

العامل الأول : إذا كان الهدف هو زيادة المرتبات أم شراء مستلزمات التموين والملابس ، فإنها تعتبر بذلك نفقات استهلاكية غير منتجة إقتصادياً على الأقل فى الأجل القصير، أما لو كانت مخصصة لاقامة صناعات أو منشآت بحثية أو علمية فإنها ستؤدى إلى نمو الجهاز الإنتاجى وتحسين معدل مرونته.

العامل الثانى : إذا كان الهدف هو زيادة الواردات العسكرية من الخارج فإن ذلك سوف يؤدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات ، أما لو كانت النفقات مخصصة لاقامة صناعات حربية وطنية حتماً ستؤدى إلى الحد من عجز ميزان المدفوعات .

العامل الثالث : مستوى التشغيل ، ففى حالة التشغيل الكامل ، فإن الإنفاق العسكرى سيؤدى إلى زيادة معدلات التضخم ، أما فى حالة التشغيل غير الكامل فإن زيادة الإنفاق العسكرى سيؤدى إلى زيادة مستوى التوظف والإنتاج ، ولكن ينطبق ذلك على الدول المتقدمة ، أما الدول النامية والتي تتصف بأن جهازها الإنتاجى غير مرن فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة معدلات التضخم ، بسبب زيادة عجز الميزانية .

وأما بالنسبة لمجموعة الأساليب التى يؤثر من خلالها الإنفاق العسكرى على الاقتصاد، فهناك مجموعة من الأساليب ذات تأثيرإيجابي وآخرى ذات تأثير سلبي ، **كالأتى** :

1-1: أساليب التأثير الإيجابى :

وتتمثل أهم هذه الأساليب ، **فى الأتى** :

أ- **زيادة الطلب الفعال** : ويتم ذلك من خلال الوظائف الجديدة التى يخلقها هذا الإنفاق ، مما يؤدى إلى زيادة الدخول ، ومن ثم زيادة القوة الشرائية ، وينعكس ذلك بالإيجاب على زيادة معدل تشغيل الموارد العاطلة [2].

([1]) المحجوب ، **المالية العامة : النفقات العامة والإيرادات العامة** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1979) ، ص 142.

([2]) نفين محمد طريح ، **آثار الإنفاق العسكرى على الإقتصاد المصرى خلال (1956-1995)** ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2001) ، ص 88.

ب- **زيادة رأس المال البشرى** : ويتم ذلك من خلال برامج التعليم والتدريب التى تساهم فى إكتساب العاملين فيه مهارات وخبرات إدارية ، وينعكس ذلك بالإيجاب على المجتمع المدنى ، سواءً عن طريق تنفيذ مشروعات أو بانتقال هذه الخبرات اليه ، ويعود ذلك إلى استخدام المؤسسة العسكرية للتكنولوجيا الحديثة [1].

وقد يستخدم القطاع العسكرى فى كثير من الدول، وخاصة الدول التى تعانى من نقص العمالة الماهرة كوسيلة لتنمية وتطوير رأس المال البشرى، وهذا ما وضحته دراسة (Robert, Looney, 1992) [2]، والتى تمت على مجموعة من الدول العربية ، وذلك لاختبار ما إذا كان الإنفاق العسكرى فى هذه الدول يزيد على حساب تنمية الموارد البشرية، واستنتجت الدراسة أن زيادة الإنفاق العسكرى أدت إلى زيادة التراكم الرأسمالى البشرى، ويرجع هذا إلى قيام هذه الحكومات بجذب أعداد كبيرة من الأفراد الذين هم فى سن العمل إلى الخدمة العسكرية ، وعقد برامج لتعليمهم أو لمحو أميتهم أولتدريبهم ولتنمية مهاراتهم .

ج- **خفض معدل البطالة** : ويتم ذلك عن طريق زيادة الطلب على القوى العاملة مما يساهم فى حل مشكلة البطالة، كما تعمل الخبرات والمهارات الفنية والعملية التى تكونت داخل القطاع العسكري على سد النقص فى كثير من التخصصات الفنية النادرة [3].

د- **زيادة المستوى الانتاجى والتكنولوجى** : ويتم ذلك من خلال عمليات البحث والتطوير التى يقوم بها القطاع العسكرى لتحسين نوعية أسلحته ، ويؤدى ذلك إلى رفع المستوى التكنولوجى، ومن ثم زيادة مستوى الإنتاج ورفع كفاءة عناصره [4].

هـ- **زيادة معدل الاستثمار العام** : ويتم ذلك من خلال الطرق والكباري والموانئ والمطارات والمستشفيات والمدارس التى يقوم بإنشائها ، وقد تتم هذه الاستثمارات أصلاً لخدمة القطاع العسكري، ولكن قد يستفيد منها أيضا القطاع المدنى.

([1]) جمال مظلوم ، **" القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية " ، مرجع سبق ذكره**، ص 89.

([2])Robert. E.Looney.' the impact of military expenditure on Human capital development in the Arab world",. **International of Non power, vol. 13, No., 1992**, p.35.

([3]) محمود الطنطاوى الباز، **محاضرات فى أدوات واقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة**، 1986، ص 14.

([4]) مدحت محمد العقاد ، **إقتصاديات التنمية والتخطيط** ، (الزقازيق : مكتبة المدينة ، 1992) ، ص 401 .

و- **زيادة معدلات التنمية الاقتصادية** : ويتم ذلك من خلال المساهمة فى إنشاء المشروعات التنموية كإستصلاح الأراضى ومشاريع الأمن الغذائى وإنشاء المصانع [1].

ز- **تهيئة مناخ الاستثمار** : وذلك من خلال تدعيم الأمن والاستقرار السياسى والاجتماعى الداخلي والخارجي ، وهى من أهم العوامل الجاذبة للإستثمار [2].

ح- **الحد من عجز الميزانية** : تؤدى الصناعات العسكرية إلى توفير النقد الأجنبى من خلال زيادة القدرة على الاكتفاء الذاتى من بعض الصناعات الكيماوية والهندسية والمعدنية ، وإنتاج الكثير من السلع المدنية [3].

1-2: أساليب التاثير السلبى : وتتمثل هذه الأساليب ، فى **الأتى** :

أ- **تكلفة الفرصة البديلة** : يؤدى تخصيص موارد مالية للإنفاق العسكرى وهى نادرة أصلاً فى الدول النامية إلى التأثير السلبى على الاقتصاد القومى من **خلال الاتي** [4]:

- تحويل الموارد بعيداً عن أنشطة الاستثمار المدنى ، مما يؤدى إلى خفض مستوى الإنتاج.
- تحويل الموارد بعيداً عن النفقات الاجتماعية كالتعليم والصحة ، مما يؤثر بالسلب على كفاءة وإنتاجية وتكوين رأس المال البشرى .
- خفض معدل الإدخار ، وذلك بسبب إنخفاض الانفاق العام الذى ينتج السلع العامة فيزيد الانفاق الخاص فينخفض معدل الادخار، وكذلك الاستثمار.
- تحويل جزء كبير من النقد الأجنبى إلى إستيراد المعدات العسكرية بدلاً من الواردات الرأسمالية ، مما يؤثر بالسلب على مستوى الإنتاج .
- خفض الكفاءات والمهارات فى المجتمع المدنى بسبب تحولها إلى القطاع العسكرى وخاصة فى الدول النامية.

([1]) أحمد جمال الدين موسى ، " الصناعة العسكرية كمحرك للتنمية فى العالم الثالث بين الطموحات والواقع " ، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة، العدد السابع، 1990**، مكتبة كليه الحقوق، جامعه المنصورة، ص25.

([2]) عاطف صدقى ، **المالية العامة** ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1992) ص 112.

([3]) على محمد مراشدة ، **التنمية الاقتصادية فى ظل ظروف الحرب** ، (القاهرة : جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1990) ، ص 132.

([4]) نفين محمد طريح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 196.

ب- **زيادة عجز الميزان التجارى** : وينتج ذلك من زيادة حجم الواردات العسكرية وقطع غيارها ، مما يدفع بالدولة إلى خفض قيمة عملتها ، وسيؤدى ذلك إلى نتائج عكسية ، حيث سيزداد الاستيراد ، وتنخفض الصادرات لضعف القدرة التنافسية ، مما يزيد من معدلات التضخم [1].

وفى دراسة قام بها (**Robert- Looney, 1989**)[2] لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة من (1970 – 1982)، لاختبار مدى تأثير الإنفاق العسكرى عامة ، وواردات الأسلحة خاصة على حجم الدين العام الخارجى للدولة ، وذلك باستخدام نموذج كمى يضم ثلاث معادلات (معادلة الإنفاق العسكرى ، ومعادلة واردات الأسلحة، ومعادلة الدين الخارجى) وتم التوصل إلى **الأتى** :

- **معامل الإنفاق العسكرى وواردات الأسلحة** : كان فى معادلة الدين العام الخارجى موجباً ومعنوياً وخاصة فى الدول محدودة الموارد، ويعنى هذا أن زيادة الإنفاق العسكرى وخاصة واردات الأسلحة كلما أدى إلى إرتفاع الدين الخارجى وأعباء خدمته وتباطؤ معدل نمو الصادرات .
- **معامل الدين العام الخارجى** : كان موجباً ومعنوياً فى كل من معادلة الإنفاق العسكرى ومعادلة واردات الأسلحة ، وخاصة فى الدول ذات الموارد المحدودة ، ويرجع ذلك إلى كون أن هذه الدول تعتمد فى تمويل إنفاقها العسكرى وارداتها من الأسلحة على الاقتراض الخارجى بنسبة كبيرة ، بينما الدول غير محدودة الموارد يقل اعتمادها على الإقتراض الخارجى ، وتستطيع تمويل نفقاتها العسكرية عن طريق مصادر أخرى ، لذلك يظهر معامل الدين الخارجى فى معادلة الإنفاق العسكرى لهذه المجموعة من الدول غير معنوى، بينما هو سالب ومعنوى فى معادلة واردات الأسلحة.

ج- **زيادة معدلات التضخم** : ويرجع إلى أن الدول النامية تتصف بضيق السوق وعدم مرونة جهازها الإنتاجى ، ومن ثم سيؤدى الإنفاق العسكرى إلى زيادة الطلب الكلى فإرتفاع مستويات الأسعار ، ويزداد الأمر سوءاً إذا إتبعت الدولة سياسة مالية توسعية ، وسينجم عن ذلك آثاراً سلبية، **منها** [3] :

---

[1] عبدالرحمن زكى إبراهيم ، **قضايا التخلف والتنمية** ، (القاهرة : دار الجامعات المصرية ، 1990) ، ص 108.

[2] Robert. E. Looney," The Influence of Arms Imports on Third World Debt", **The journal of Developing Areas, vol. 23, No. 2, 1989**, p. 221.

[3] محمد ابراهيم طريح ، **مدخل فى إقتصاديات النقود والبنوك** ، (الزقازيق : مكتبة المدينة ، 1990)، ص 244.

- خفض معدل الإدخار لزيادة الميل إلى الإستهلاك .
- خفض الصادرات بسبب ضعف القدرة التنافسية فى الأسواق الخارجية.
- خفض معدل الاستثما، بسبب توجيه الأموال إلى أنشطة المضاربة، ومشاريع العائد السريع.
- خفض معدل النمو الاقتصادى ، بسبب خفض معدل الاستثمار ، ومن ثم إنخفاض معدل التوظف، مما يؤدي إلي تراجع مستويات الدخول والتى تعتبر مقياس لمعدل النمو الاقتصادى.

د- **عدم تخصيص الموارد تخصيصاً أمثلاً :** يؤدي سباق التسلح إلي زيادة مستويات الانفاق العسكرى بسبب الصراعات الإقليمية والتوترات السياسية بين الدول ، وكل ذلك يؤدى إلى نتائج سلبية على برامج التنمية المختلفة، مما يلحق الضرر بالاقتصاد المحلى والعالمى ، ويتمثل هذا الضرر فى اقتطاع جزء من الموارد المخصصة للاستثمار فى القطاع المدنى ولقطاع الرفاهية الاجتماعية وذهابه إلي القطاع العسكري [1].

2 : أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى فى ليبيا :

يرى بعض الاقتصاديين أن للإنفاق العسكرى آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادى ، ويرى البعض الأخر ، أن له أثاراً سلبية ، **كما يلى** [2]:

الفريق الأول : الإنفاق العسكرى محفز للنمو الاقتصادى :

ويرجع هذا الفريق ذلك إلي مجموعة من **الأسباب التالية** :

أ- سيزيد من حجم الإنتاج القومى من خلال عمل المضاعف ، وذلك إذا كان هناك قصور فى الطلب الكلى ، كما ذكر كينز.

ب- تستفيد الدولة من الأثار الإيجابية المصاحبة للتطور التكنولوجى من الإنفاق في هذا القطاع.

ج- يعمل هذا الإنفاق على المساعدة فى إنشاء البنية التحتية (طرق، كبارى، مطارات).

د- يوفر الأمن الداخلى والخارجى مما يهيئ المناخ المناسب للإستثمار .

الفريق الثانى : الإنفاق العسكرى مثبط للنمو الاقتصادى :

ويرجع هذا الفريق ذلك إلي مجموعة من **الأسباب التالية :**

([1]) شجاع نواز ، الأثر الاقتصادى لنفقات الدفاع ، **مجلة التمويل والتنمية ، مجلد 20** ،1997 ، ص 15.

([2]) زكية أحمد مشعل " الإنفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية : دراسة تطبيقية لبعض الدول العربية فى منطقة الشرق الأوسط " ، **جامعة اليرموك ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2005** ، ص 1.

أ- تحويل جزء من الموارد المالية من القطاعات المنتجة وخاصة التصديرية .

ب- زيادة عجز ميزان المدفوعات.

ج- يؤدى إلى زيادة العبء الضريبى، ومن ثم خفض معدل الإدخار ومعدل الاستثمار.

وقبل بيان علاقة الإنفاق العسكرى بالنمو الاقتصادى، هناك بعض الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالإنفاق العسكرى منذ الحرب العالمية الثانية، ويتمثل أهمها فى المشاهدات **التالية** [1]:

أ- تتراوح نسبة الإنفاق العسكرى إلى مجمع الناتج المحلى ما بين (1% - 30%).

ب- يستمد الإنفاق العسكرى مبرراته من أولويات الدولة وأهدافها القومية.

ج- لا يتأثر الإنفاق العسكرى بالانكماش ، بل على العكس يرى البعض أنه وسيلة لعلاجه ، ويقدر البعض بأن إنفاق مليار دولار على الشئون العسكرية يولد نحو 76 الف وظيفة.

3 : أثر الإنفاق العسكرى على جوانب التنمية الاقتصادية فى ليبيا :

لا يوجد إتفاق بين الباحثين حول أثر الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، فقد انقسم الباحثون إلى فريقين ، **فالأول:** يرى أن للإنفاق العسكرى أثاراً إيجابية ، ويرى **الآخر**: بأن له أثاراً سلبية ، ويسوق كل فريق حججه، **كما يلى** :

الفريق الأول : الإنفاق العسكرى مثبط لعملية التنمية الاقتصادية :

أشارت دراسة ألمانية فى عام 2002 إلى أن زيادة الإنفاق العسكرى بنسبة 1% من اجمالى الناتج المحلى لبلد ما ، يمكن أن تؤدى خلال خمس سنوات إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد بنسبة تراوحت من (0,25% - 0,7%) [2]، ويرجع هذا الفريق حججهم إلى الآثار السلبية التى تصاحب الإنفاق العسكرى ، والمتمثلة فى الأثار **التالية** [3]:

أ- استنزاف موارد المجتمع النادرة أصلاً ، وعلى سبيل المثال فإن تكلفة إنتاج غواصه نووية واحدة تساوى ميزانية التعليم السنوى لأكثر من 26 دولة نامية فيها 180 مليون طفل فى سن الدراسة ، فضلاً عن ذلك فإن الإنفاق العسكرى العالمى يفوق ستة أضعاف خدمة الديون

([1]) عبدالرحمن حسن صبرى ، **أثر الإنفاق العسكرى فى إسرائيل على مسار النمو الاقتصادى خلال (1950-1970)** ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1980) ص 150.

([2]) سلوى محمد عبدالعزيز ، **مرجع سبق ذكره،** ص 54 .

([3])Kabir Hasson and other, "Defense Expenditure and Economic Growth in The Soars Countries", **journal of social political Economic studies, vol. 28, 2003**, p 276.

الخارجية للدول النامية، ومن شأن خفض هذا الإنفاق أن يؤدي إلي سرعة حل مشكلات التخلف فى هذه الدول.

ب- يؤثر بالسلب على التنمية البشرية ، حيث زيادة مخصصات الإنفاق العسكرى ستكون على حساب المخصصات المالية المرصودة للإنفاق على التعليم والصحة ، ويؤدى هذا بدوره إلى انخفاض تكون رأس المال البشرى الكفء.

ج- تؤدى زيادة الإنفاق العسكرى إلى زيادة الواردات ، ومن ثم زيادة عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، لأن الدول النامية تستورد معظم سلاحها من الخارج وكذلك زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة.

وكذلك توجد مجموعة أخرى من الحجج ، **وأهمها** [1]:

د - ضعف الترابط بين مدخلات وهياكل القطاعات العسكرية ومدخلات وهياكل القطاعات المدنية فى الاقتصاد القومى ، **كما يلى** :

- فالمهارات المكتسبة فى القطاعات العسكرية يصعب تطبيقها فى القطاعات المدنية ، وذلك بسبب صعوبة نقل التكنولوجيا من القطاع العسكرى إلى القطاع المدنى ، ولذلك فالكوادر الفنية التى تتعامل مع المعدات العسكرية لا يمكن إعتبارها من الكوادر المدنية التى تضيف التكنولوجيا للقطاعات المدنية.
- البنية التحتية التى تنشأ للإستخدامات العسكرية لا يمكن تحويلها وتطويعها للإستخدامات المدنية ، فالطرق التى تنشأ للإستخدامات العسكرية تنشأ عادة فى المناطق النائية ولايستفيد منها الكثيرون من أفراد المجتمع.

هـ- يخلق الإنفاق العسكرى عدداً من فرص العمل أقل من تلك التى يخلقها الإنفاق المدنى ، إضافة إلى أن تكلفة خلق فرصة العمل فى القطاع العسكرى تكون كبيرة جداً.

و- يؤدى الإنفاق العسكرى إلى التضخم ، لأنه يؤدى إلى زيادة الطلب ، ويتصف الجهاز الإنتاجى فى الدول النامية بأنه غير مرن ، كما أنه يؤدى إلى التضخم لكون أن الإنفاق العسكرى لايصاحبه إنتاج مباشر سلعى أو خدمى يمكنه من امتصاص تيارات الدخول النقدية المتولدة عن

([1]) -طلعت الدمرداش ، " تحليل آثار الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على الاقتصاد المصرى فى الفترة(1975-1995)"، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 506-507.

الإنفاق العسكرى ، وذلك بعكس الإنفاق المدنى والذى يولد إنتاج مباشر سلعى أو خدمى يمتص تلك التيارات النقدية.

ز- مزاحمة الإنفاق العسكرى لكل من الاستثمار العام والخاص ، مما يؤدى إلى الحد من معدلات النمو الاقتصادى [1].

الفريق الثانى : الإنفاق العسكرى محفز لعملية التنمية الاقتصادية :

يرى هذا الفريق أن للإنفاق العسكرى وخاصة فى الدول المتقدمة آثاراً إيجابية على عملية التنمية ، واستدلوا على ذلك ما شهدته الدول الكبرى خلال القرن العشرين ، من حالات نمو اقتصادية عالية مصاحبة لمستويات مرتفعة للإنفاق العسكرى ، ومن الأمثلة على ذلك : فالنمو الذى شهده الاقتصاد الأمريكى فى فترة الحرب العالمية الأولى والثانية وحقبة الحرب الباردة[2] ، والنمو الذى شهدته كل من اليابان والمانيا خلال الثلاثينات من القرن الماضى ، وذلك عندما بلغت عسكرة الاقتصاد والمجتمع فى هذين البلدين ذروته ، وكذلك مراحل النمو العالية التى شهدها الاتحاد السوفيتى سابقاً فى الفترة ما بين 1930 وعام نشوب الحرب العالمية الثانية ، وفى حقبة الحرب الباردة وصولاً إلى عام 1970.

ويسوق هذا الفريق مجموعة من الحجج لدعم رأيهم المنادى بأن الإنفاق العسكرى محفز للتنمية الاقتصادية ، وتتمثل أهم هذه الحجج فى **الأتى** [3]:

أ- القوات المسلحة أكثر قطاعات المجتمع تقدماً وانضباطاً ، ومن ثم أصبحت مشاركتها فى عملية التنمية مطلباً قومياً ملحاً .

ب- انخفاض تكاليف المشروعات التى يتم تنفيذها عن طريق القطاع العسكرى ، عما إذا تم تنفيذها عن طريق القطاع المدنى [4].

ج- لايهدف القطاع العسكرى إلي تحقيق أرباح بقدر ما يهدف إلي تغطية التكاليف فقط ، وتنفيذ المشروعات فى الأوقات المحددة.

([1])James P. Scott "Does UK Defense Spending Crowd — out UK private sector investment ?" **defense and peace economics**, **vol.12**, 2000,p.22.

([2])Alptekin, Aynur , Levine and Paul , Military Expenditure and Economic Growth: A Meta- Analysis , **Munich Personal RePEc Archive , (MPRA)** Paper no. 28853,. February 2011 ,p.45.

([3]) محمد شفيق ، **التنمية والمتغيرات الاقتصادية** ، (الأسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، 1997) ص 324.

([4]) وحيد مهدى عامر ، **تقييم دور القوات المسلحة فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر** ، رسالة ماجستير (جامعة عين شمس : كلية التجارة ، 1986) ص 44.

د- يؤدى الإنفاق العسكرى إلى زيادة الطلب الكلى ومن ثم الاستخدام الأفضل للطاقة الإنتاجية،

هـ- يقوم بتنفيذ برامج البنية الأساسية من طرق وكبارى ومطارات وموانئ وشبكات إتصالات ، وكلها ضرورية لعملية التنمية.

و- يساهم القطاع العسكرى فى زيادة درجة التحديث للصناعات المختلفة، وذلك من **خلال الأتي**:

- برامج التدريب والتأهيل المستمرة لأفراده.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة فى شتى المجالات حتى الطبية منها .
- إمكانية الاستفادة من بعض المصانع الحربية فى إنتاج بعض السلع المدنية دون الحاجة إلى إحداث تعديلات مكلفة فى تصميم الآت تلك المصانع.

ر- يحد الإنفاق العسكرى من التعصب القبلى والعرقى والدينى ، حيث يترتب على انخراط الأفراد ضمن القوات المسلحة إكسابهم عادات وتقاليد وسلوكيات جيدة تحفزهم على التوحد والتركيز فى إنجاز أهداف إيجابية غالباً ما تكون أهداف قومية عليا تذوب فيها كل التعصبات.

ح- يؤدى الإنفاق العسكرى إلى اكتساب قدرات تساعد على إكتشاف موارد جديدة ، كما حدث فى نيجيريا بالنسبة للنفط ، وكما حدث فى أفغانستان من سهولة الحصول على مساعدات خارجية،

ط- يمكن الاستفادة من القوات المسلحة فى أوقات السلم في المشاريع الإنمائية ، حيث يمكن الاستفادة من خبرة سلاح المهندسين وغيره من القطاعات الفنية فى تنفيذ مشاريع البنية الأساسية[1].

ي- تساهم القوات المسلحة فى أعمال مدنية تتطلب خبرات فنية وهندسية متقدمة ، **مثل**: إجراء دراسات مسح مياه البحار والأنهار، والخرائط والمسح الجوى والحفر والتعدين وحماية التربة،

ك- تنفذ القوات المسلحة أعمال شبه مدنية ، **مثل**: حراسة السواحل والحدود وتشغيل المنارات وأعمال الجمارك وأحياناً مواجهة الكوارث الطبيعية.

ومما لا شك فيه أن للإنفاق العسكرى أثاراً على كافة جوانب عملية التنمية الاقتصادية سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وسيتم تناول الأثار علي بعض من هذه الجوانب، **كما يلى** :

---

(1)Gotowicki Stephen" The Role Of The Egyptian Military In Domestic Society " **Foreign Military Studies Office**, National Defense University, 1997,P.58.

1-3 : علاقة الإنفاق العسكرى ببعض جوانب التنمية البشرية فى ليبيا :

سيتم أولاً مقارنة تطور الانفاق العسكري بالانفاق علي التعليم وعلي الصحة في ليبيا، ونعرض ثانياً لأهم الدراسات التي تناولت علاقة الانفاق العسكري ببعض جوانب التنمية البشرية كالتعليم.

أولاً: مقارنةالانفاق العسكري بالانفاق علي التعليم وعلي الصحة في ليبيا خلال(1995-2012):

تتمثل التنمية البشرية فى تكوين رأس المال البشرى ، والذى يتم تكوينه من خلال الإنفاق على التعليم والصحة، وذلك لما لهما من أثر كبير على رفع كفاءة عنصر العمل، **كالأتى**:

أ- **فالتعليم** : يعد القوة العاملة إعداداً جيداً ، وهى ضرورية لعملية التنمية، وذلك من خلال، رفع درجة الرقى الفكرى والاجتماعى للأفراد، وزيادة قدرته الإنتاجية، قصر فترة الاستيراد للأموال المنفقة على التعليم ، حيث تتراوح من (9-10) سنوات، فى حين تتراوح للمشروعات الطبيعية من(12-13) سنة لمشروعات استصلاح الأراضى وللمشروعات الكهربائية(12-15) سنة[1].

ب- **والصحة**:يعتبر رفع المستوى الصحى ضرورياً لعملية التنمية الاقتصادية لأنه يؤدى إلى زيادة إنتاجية العامل ، ومن ثم زيادة مستوى الإنتاج الكلى ، كما يؤدى لكسر الحلقة المفرغة والتى يعتبر المستوى الصحى أحد حلقاتها مع مستوى الدخل ومستوى الإنتاج [2].

ويبين **جدول رقم (12)** تطور بتطور حجم ونسب الانفاق على التعليم والصحة فى ليبيا إلى اجمالى الإنفاق العام وإلى مجمل الناتج:

([1]) سامية مصطفى كامل ، **التعليم ورأس1.2 المال البشرى : تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم العالى فى الكويت** ، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1977) ص 110 .

([2]) طلعت الدمرداش ، **اقتصاديات الخدمات الصحية** ، (الزقازيق : مكتبة القدس ، الطبعة الثالثة ، 2008) ، ص 416 .

جدول (12):

تطور حجم ونسب الإنفاق على القطاع العسكرى بالانفاق علي القطاع التعليمى والصحى إلى إجمالى الإنفاق العام وإلى مجمل الناتج المحلى فى ليبيا خلال الفترة (1995 -2012)"مليار دينار "

السنة	مجمل الناتج المحلى	الانفاق العام	الإنفاق العسكرى			الإنفاق على التعليم			الإنفاق على الصحة		
			القيمة	% من (م، ن ، ح)	% من الإنفاق العام	القيمة	%من (م ، ن ،ح)	% من الإنفاق العام	القيمة	% من (م ، ن ،ح)	% من الإنفاق العام
1995	10,1	**4,6**	0,3	**4,6**	**5,9**	**0,06**	**5,7**	**1,3**	**0,35**	**3,5**	**7,6**
1996	**11,6**	**5,1**	**0,4**	**4,3**	**8**	**0,07**	**5,9**	**1,4**	**0,38**	**3,3**	**7,5**
1997	**13,2**	**5**	**0,6**	**4,1**	**11,6**	**0,2**	**1,1**	**4**	**0,4**	**3,1**	**8**
1998	**13,3**	**4,8**	**0,7**	**5,3**	**14,2**	**0,2**	**1,7**	**4,2**	**0,55**	**4,1**	**11,5**
1999	**14,1**	**4,3**	**0,5**	**3,8**	**12,6**	**0,3**	**2,2**	**7**	**0,55**	**3,9**	**12,8**
2000	**18,5**	**5,3**	**0,6**	**3,2**	**10,6**	**0,4**	**2,1**	**7,6**	**0,69**	**3,7**	**13**
2001	**21,6**	**5,6**	**0,5**	**2,9**	**8,9**	**0,4**	**2,2**	**7,1**	**0,97**	**4,5**	**17,3**
2002	**30,3**	**8,5**	**0,6**	**2,3**	**6,8**	**0,9**	**3,6**	**10,6**	**1,4**	**4,7**	**16,5**
2003	**37,4**	**6,9**	**0,7**	**2,3**	**10,2**	**0,5**	**1,6**	**7,3**	**1,3**	**3,5**	**18,8**
2004	**48,1**	**17,2**	**0,9**	**2,1**	**5,2**	**1,1**	**2,5**	**6,4**	**1,4**	**3**	**8,1**
2005	**66,5**	**21,3**	**0,9**	**1,5**	**4,2**	**1,3**	**2,1**	**6,1**	**1,6**	**2,4**	**7,5**
2006	**80,7**	**21,4**	**0,8**	**1,1**	**3,8**	**1,3**	**1,8**	**6,1**	**1,8**	**2,2**	**8,4**
2007	**92,7**	**30,9**	**0,8**	**0,9**	**2,6**	**1,8**	**2**	**5,8**	**2**	**2,2**	**6,5**
2008	**116,6**	**44,1**	**1,4**	**1,2**	**3,2**	**1,9**	**1,6**	**4,3**	**2,3**	**2**	**5,2**
2009	**86,3**	**35,7**	**1,4**	**1,1**	**3,9**	**2,1**	**2,7**	**5,9**	**2,7**	**3,1**	**7,6**
2010	**100,6**	**57,5**	**1,4**	**1,2**	**2,4**	**2,3**	**2,8**	**4**	**3**	**3**	**5,2**
2011	**85,9**	**52,6**	**1,4**	**1,2**	**2,7**	**2,5**	**3**	**4,8**	**3,8**	**4,4**	**7,2**
2012	**90,5**	**55,1**	**3,8**	**1,2**	**6,9**	**2,7**	**3**	**4,9**	**2,5**	**2,8**	**4,5**

- المصدر : - مصرف ليبيا المركزى ، **التقرير المالي** ، سنوات مختلفة**.** **-Sipri, op, cit..**

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق ، **ما يلى** :

أ- نسبة الإنفاق العسكرى ونسبة الإنفاق على التعليم وعلى الصحة إلى مجمل الناتج المحلى :

يلاحظ تفوق نسبة الإنفاق العسكرى إلى مجمل الناتج المحلى على كل من نسبة الإنفاق على التعليم وعلي الصحة إلى مجمل الناتج المحلى ، **كما يلى** :

- تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى إلى مجمل الناتج المحلى (1,8 **%** - 7,8**%**).
- تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم إلى مجمل الناتج المحلى (3,5**%** - -6**%**).
- تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة إلى مجمل الناتج المحلى (02**%** - 4,7**%**).

ب- نسبة الإنفاق العسكرى ونسبة الإنفاق على التعليم وعلى الصحة إلى الإنفاق العام :

يلاحظ تفوق نسبة الإنفاق العسكرى إلى الإنفاق العام علي نسبة الإنفاق على الصحة إلى اجمالى الإنفاق العام ، ولكن تفوقت عليه نسبة الانفاق علي التعليم إلي إجمالي الانفاق العام:

- تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى إلى الإنفاق العام (5,3**%** - -16,5**%**).
- تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام (6,4**%** -18**%**).
- تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام (4,5**%** - -18,8**%**).

ج- يلاحظ مرور التنمية تالبشرية بحالتين متباينتين، وهما:

الحالة الأولي (1995-1999) ما قبل الاصلاح الاقتصادي**: تدهور وضع التنمية البشرية:**

حيث يتضح تفوق نسبة الإنفاق العسكرى إلى مجمل الناتج المحلى وإلى الإنفاق العام على نسبة الإنفاق على التعليم اليهما ، **كما يلى** :

- تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى إلى مجمل الناتج المحلى (4،،5% - 7,8%) والى الإنفاق العام (8,5% -16,5%).
- تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم إلى مجمل الناتج المحلى (3,7% - 4,5 %) وإلى الإنفاق العام (6,4% - 10,5%).

الحالة الثانية (2000-2012) ما بعد الاصلاح الاقتصادي**: تحسن وضع التنمية البشرية:**

تحسن وضع التنمية البشرية، حيث يلاحظ تفوق نسب الإنفاق على التعليم على نسب الإنفاق العسكرى:

- تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم إلى مجمل الناتج المحلى (3,5% - 6%) وإلى اجمالى الإنفاق العام (9,9% -18%) .
- بينما تراجعت نسبة الإنفاق العسكرى إلى مجمل الناتج المحلى (1,8% - 4,3%) ، وإلى اجمالى الإنفاق العام (5,3% - 11,4%).

ويعكس ما سبق وبصورة واضحة مقارنة تطور نصيب الفرد فى ليبيا من الإنفاق العسكرى والإنفاق على التعليم والصحة ، وذلك كما يبينه **جدول رقم (13) التالي:**

جدول (13)

تطور نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى والإنفاق على التعليم والصحة فى ليبيا خلال (1980-2012)"دينار "

السنة	الانفاق العسكرى مليون دينار	الإنفاق على التعليم مليون دينار	الإنفاق على الصحة مليون دينار	مليون نسمة	نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى (دينار)	نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم (دينار)	نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة (دينار)
1995	300	60	350	4,75	63,2	12,6	73,7
1996	40	70	380	4,84	82,7	14,5	78,5
1997	600	200	400	4,92	122	40,7	81,3
1998	700	200	550	5,01	139,7	39,9	109,8
1999	500	300	550	5,093	98,2	58,9	108
2000	600	400	690	5,18	115,8	77,2	133,2
2001	500	400	970	5,26	95,1	76,1	184,4
2202	600	900	1400	5,34	112,4	168,5	262,2
2003	700	500	1300	5,42	129,2	92,3	239,9
2004	900	1100	1400	5,51	163,3	199,6	254,1
2005	900	1300	1600	5,6	160,7	232,1	285,7
2006	800	1300	1800	5,7	140,4	228,1	315,8
2007	800	1800	2000	5,8	137,9	310,4	344,8
2008	1400	1900	2300	5,9	237,3	322	389,8
2009	1400	2100	2700	6	233	350	450
2010	1400	2300	3000	6,04	231,8	380,8	496,7
2011	1400	2500	3800	6,1	229,5	409,8	623
2012	3800	2700	2500	6,2	612,9	435,5	403

المصدر : - مصرف ليبيا المركزى ، التقرير المالي ، سنوات مختلفة ، - Sipri, **op, cit,,**

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق : احتلال متوسط نصيب الفرد من الانفاق علي الصحة المرتبة الأولي فتراوح من (73,7-623) دينار، وفي المرتبة الثانية متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى ، والذي تراوح من(63,2-612,9) دينار، زوفي المرتبة الثالثة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم، والذي تراوح من (12,6-435,5) دينار.

ثانياً: أهم الدراسات التي تناولت علاقة الإنفاق العسكرى ببعض جوانب التنمية البشرية (التعليم):

تناولت العديد من الدراسات هذه العلاقة ، وكانت نتائجها متباينة حتى للدراسة الواحدة ، وصيغت هذه العلاقة فى محاولة الإجابة عن **السؤالين التاليين** :

- هل توجد علاقة معنوية بين الإنفاق العسكرى وبين الإنفاق على التعليم ؟ .
- هل العلاقة بين الإنفاق العسكرى والإنفاق على التعليم طردية أم عكسية ؟.

ومن **هذه الدراسات، دراسة (Joel G,Verner 1983) [1] :**

وكانت على 18 دولة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1948-1979)، وصاغ Verner هذه العلاقة فى شكل نموذج أخذ **المعادلة التالية** :

$$Y= B + B_1 x_1 i + B_2 x_2 i + Ui$$

حيث أن :

- Y : نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام.
- x_1 : نسبة الإنفاق العسكرى إلى الإنفاق العام
- X_2 : معدل النمو السنوى للدخل الفردى .
- U : متغيرات عشوائية.
- B_1 : معامل الإنفاق العسكرى .
- B_2 : معامل معدل النمو السنوى للدخل الفردى.

- **نتائج الدراسة :**

كانت النتائج متباينه وأرجع **Verner** ذلك إلى اختلاف حجم السكان ودرجة التطور الحضارى والاجتماعى ، واختلاف نسبة مساهمة القطاع الخاص فى تقديم الخدمة التعليمية ومدى توافر الموارد الطبيعية ، ونسبة التعليم والأمية وحجم القطاع العسكرى ... الخ .

أ- **غير معنوية** : لسبعة دول ، أى لاتوجد علاقة بين النوعين من الإنفاق.

ب- **معنوية** : لأحدى عشرة دوله أى توجد علاقة ، ولكن كانت متباينة ، **كالأتى** :

- **سالبة:** لدولة واحدة فقط ، أى أن زيادة الإنفاق العسكرى تؤدى لخفض الإنفاق على التعليم.
- **موجبة** : لعشرة دول ، أى أن زيادة الإنفاق العسكرى تؤدى إلى زيادة الإنفاق على التعليم.

وارجع **Verner** هذه العلاقة الطردية إلى أن أجهزة القوات المسلحة فى هذه الدول تقدم الخدمات التعليمية للسكان المحليين من خلال فتح فصول محو الأمية ومدارس للتعليم الأساسى لأبناء العسكريين والمدنيين.

وهكذا يتضح من هذه الدراسة أنه لا يوجد اتجاه محدد للعلاقة بين الإنفاق العسكرى والإنفاق على التعليم .

---

[1] Joel G.Verner, " Budgetary trade – offs between Education and Defense in latin America: A Rersearch Note " **, The journal of Developing ASreas, vol . 8, October 1983**, pp. 77-92.

2-3: علاقة الإنفاق العسكرى ببعض جوانب التنمية الاقتصادية في ليبيا:

توجد علاقة بين الإنفاق العسكرى وبعض من جوانب التنمية الاقتصادية الأخرى، كعلاقة الإنفاق العسكرى وبالتضخم وبالادخار وبالاستثمار وبالاستهلاك [1].

وهذا ما يبينه **جدول رقم (14):**

جدول (14)

علاقة الإنفاق العسكرى ببعض جوانب التنمية الاقتصادية فى ليبيا خلال الفترة(2000-2010)" مليار دينار"

السنة	الإنفاق العسكرى	معدل التضخم%	الاستثمار العام	الادخار المحلى	الاستهلاك النهائى
2000	0,6	18,4	4,5	11,4	11,9
2001	0,5	3,5	10,2	7,1	12,2
2002	0,6	48,5	7,2	5	15,6
2003	0,7	8,2	7,6	11,3	16,8
2004	0,9	35	8,3	14,3	21,4
2005	0,9	24,5	10,9	21,1	22,6
2006	0,8	15	11,4	37,8	26,2
2007	0,8	14	14,1	45,7	29,6
2008	1,4	25	18	63,2	33,1
2009	1,4	33-	20,8	70	38
2010	1,4	4	25	85	45

المصدر :- مصرف ليبيا المركزي ، **التقرير المالى** ، سنوات مختلفة. **- Sipri, op, cit, .**

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق : بأن العلاقة بين الإنفاق العسكرى وبين جوانب التنمية الاقتصادية المذكورة سابقاً ليست ذات اتجاه محدد ، فمن ناحية قد يؤدى التراجع فى حجم الإنفاق العسكرى إلى إحداث أثر إيجابى فى بعض جوانب التنمية الاقتصادية ، وإلى إحداث أثر سلبى فى البعض الآخر ، ومن ناحية أخرى قد يؤدى زيادة حجم الإنفاق العسكرى إلى إحداث أثر سلبى فى بعض جوانب التنمية الاقتصادية ، وإلى إحداث أثر إيجابى فى البعض الأخر كما سبق ذكره ، وقد يرجع ذلك إلي وجود عوامل آخرى بجانب الإنفاق العسكرى قد تؤثر فى جوانب التنمية هذه ، وليس الأمر مقتصراً على الإنفاق العسكرى وحده فقط ، وهذا ما يتضح **فى الأتى** :

([1]) H Karagol, E "The Relationship between External Debt, Defence Expenditures and GNP Revisited: The Case of Turkey**", Defence and Peace Economics vol.17, no.1**, 2006,P.58.

أ- **تراجع حجم الإنفاق العسكرى والاثار الايجابية**: فقد تراجع الإنفاق العسكرى من 0,9 مليار دينار في عام 2005 إلي0,8 مليار دينار فى عام 2006، وقد صاحب ذلك آثار إيجابية لبعض جوانب التنمية، **كما يلى** :

- ارتفاع حجم الاستثمار العام من 10,9 مليار دينار إلى 11,4 مليار دينار .
- إرتفاع حجم الإدخار المحلى من 22,6 مليار دينار إلى 26,2 مليار دينار .
- انخفاض معدل التضخم من 24,5% إلي في عام 2005 إلي 15% في عام 2006.

ب- زيادة حجم الإنفاق العسكرى : فقد إرتفع حجم الإنفاق العسكرى من 0,8 مليار دينار في عام 2007 إلي 1,4 مليار دينار في عام 2008 ، وقد صاحب ذلك آثار إيجابية لبعض جوانب التنمية ، وأخرى سلبية على البعض الأخر ، **كما يلى** :

- **الآثار الإيجابية :** وتتمثل فى **الأتى :**
  - إرتفاع الإدخار المحلى من 45,7 مليار دينار إلى 63,2 مليار دينار.
  - إرتفاع حجم الاستثمار العام من 14,1 مليار دينار إلى 18 مليار دينار.
- **الآثار السلبية :** فتتمثل فى إرتفاع معدل التضخم من 14% إلى 25% .

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

تبين من هذ البحث ودراسات اخري تم تناولها داخله أن للانفاق العسكري أثار ايجابية وسلبية علي عملية التنمية الاقتصادية، وان كانت الأثار الايجابية أكبر من الأثار السلبيية في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلي كون الدول المتقدمة تستخدم معظم النفقات العسكرية في تصنيع الأسلحة والتي تصدر معظمها، مما يؤدي إلي زيادة الموارد المالية وخفض عجز موازينها التجارية وعجز موازناتها العامة وزيادة معدل التوظف، والعكس تماماً في الدول النامية ومنها بطبيعة الحال ليبيا ، حيث أنها تستخدم معظم نفقاتها العسكرية في استيراد الأسلحة مما يؤدي إلي إهدار موارد النقد الأجنبي وزيادة عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة وخفض معدل التوظف، مما يترك اثاراً سلبية أخري علي بعض جوانب التنمية الاقتصادية الاخري، مثل: زيادة معدل التضخم وخفض معدل الادخار، والتاثير السلبي علي بعض جوانب التنمية البشرية كالتعليم والصحة.

ثانياً: التوصيات:

لابد من ترشيد الانفاق العسكري في الدول النامية عامة ومنها ليبيا لما للانفاق العسكري من أثار سلبية علي عملية التنمية الاقتصادية، فقد أشارت دراسة أجراها صندوق النقدى الدولى إلى أن ترشيد الإنفاق العسكري بنسبة 20% سيؤدى في الأجل الطويل فى الدول الصناعية الى زيادة معدل الإستثمار بنحو 2% وزيادة معدل النمو الاقتصادى بنحو 0,25% وزيادة معدل الاستهلاك بنسبة 1%، وأما بالنسبة للدول النامية فان ترشيد الإنفاق العسكري بنسبة20% سيؤدى في الأجل الطويل الى زيادة معدل الإستثمار2,1% وزيادة معدل النمو الاقتصادى بنحو 0,2% [1]،

وإذا كانت الدول النامية تسعى الى ترشيد انفاقها العسكرى ه من أجل مزيد من التنمية الاقتصادية فان الأمر يختلف في الدول الصناعية الكبري والتى تخشى خفض إنفاقها العسكرى والذي ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية بها ، فحينما أوصت وزارة الدفاع الأمريكية في عام 1994 باغلاق 31 قاعده عسكرية كبيرة، والتقليل من العمليات والاعمال في 134 قاعدة عسكرية أخرى، فأدي إلي فقد نحو 57 ألف مدنى ونحو 24 ألف عسكرى وظائفهم [3].

---

[1] نفين محمد طريح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 67-68.

[3] جمال مظلوم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 41.

المراجع

اولاً: المراجع العربية:

1. **احصاءات البنك الدولى** ، سنوات مختلفة.
2. أحمد جمال الدين موسى ، " الصناعة العسكرية كمحرك للتنمية فى العالم الثالث بين الطموحات والواقع " ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة، العدد السابع، 1990، مكتبة كليه الحقوق، جامعه المنصورة.
3. جمال مظلوم ، **القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية** ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1999) .
4. رفعت المحجوب ، **المالية العامة : النفقات العامة والإيرادات العامة** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1979).
5. زكية أحمد مشعل " الإنفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية : دراسة تطبيقية لبعض الدول العربية فى منطقة الشرق الأوسط " ، **جامعة اليرموك ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2005** .
6. سامية مصطفى كامل، **التعليم ورأس المال البشرى : تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم العالى فى الكويت**، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1977) .
7. سلوى محمد عبدالعزيز ، **الأبعاد الاقتصادية للإنفاق العسكرى ، مع إشارة خاصة للبعد الصناعى فى الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ، 2007).
8. شجاع نواز، الأثر الاقتصادى لنفقات الدفاع، **مجلة التمويل والتنمية، مجلد 20** ،1997.
9. طلال محمود كداوى ، **الإنفاق العسكرى الإسرائيلى : 1965-1990**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
10. طلعت الدمرداش ، " تحليل آثار الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على الاقتصاد المصرى فى الفترة(1975-1995)"، **2000**.
11. ـــــــــــــ ، **اقتصاديات الخدمات الصحية**،(الزقازيق:مكتبة القدس، 2008).

12. عبد الحميد الفتيانى، **الصناعات العسكرية العربية** ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1991).

13. عبدالرحمن حسن صبرى ، **أثر الإنفاق العسكرى فى إسرائيل على مسار النمو الاقتصادى خلال (1950-1970)**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1980).

14. عبدالرزاق الفارس، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكرى فى الوطن العربى (1970-1990)**.

15. محمد ابراهيم طريح، **مدخل فى إقتصاديات النقود والبنوك**، الزقازيق: مكتبة المدينة، 1990).

16. محمد شفيق، **التنمية والمتغيرات الاقتصادية**، (الأسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، 1997).

17. محمد عمر ، **أثر الإنفاق العام على التنمية الإقتصادية** ، بدون ناشر.

18. محمود أبو سديرة ، **الإنفاق العسكرى العربى ، ترشيده كمدخل للتنمية** ، (القاهرة ، دار الحرية ، 1996) .

19. محمود الطنطاوى الباز، **محاضرات فى أدوات واقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة**، 1986.

20. مدحت محمد العقاد، **إقتصاديات التنمية والتخطيط**،(الزقازيق: مكتبة المدينة، 1992).

21. مصرف ليبيا المركزى ، **التقرير المالي**، سنوات مختلفة.

22. نفين محمد طريح ، **آثار الإنفاق العسكرى على الإقتصاد المصرى خلال (1956-1995)**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001).

23. وحيد محمد مهدى عامر، " تحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية فى مصر فى الفترة (1977– 2002) " ، **المجلة العلمية لكلية التجارة بنين – جامعة الأزهر ، 2003 ، العدد 28**.

24. وحيد مهدى عامر ، **تقييم دور القوات المسلحة فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر** ، رسالة ماجستير (جامعة عين شمس : كلية التجارة ، 1986).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Stockholm International Peace research Institute **(sipri) ,** different yesar**,**

2. Pieroni, L, "Military Expenditure and Economic Growth," **Defence and Peac Economics, vol.20, no.4**, 2009.

3. Musgrave and P, Musgrave, " **Public Finance in Theory and Practice** ", Macgrow – Hill book comp , 1989.

4. Un,,"Objective Information on Military Matters, Including Transparency of Military Expenditures " **Report of secretary – General, undocument A/53/218, 4 August 1998.**

5. Panla de Masi and Henri " How Resilient are Military Expenditures ? " **IMF Staff Papers Vol . 36 No .1,** (March 1989).

6. US Arms Control and Disarmament Agency**, World Military Expenditures and Arms Transfers**, US Government Printing Office, Washington DC, various Year.

7. Claude Diebolt, Magali Jaoul-Grammare, "Education, Defense Spending and Economic Growth in Japan: 1868-1940 Understanding the Time Series Dynamics", **xiv international economic history congress Helsinki**, Finland, **21 to 25 August** , 2006.

8. Doniel P, Hewitt, " **Military Expenditutre in Tthe Developing World** ", Finance and Development, 1991.

9. R,E,Looney,'the impact of military expenditure on Human capital development in the Arab world"**International of power,vol.13,No.1, 1992.**

10. Kabir Hasson and other, "Defense Expenditure and Economic Growth in The Soars Countries"**,journal of Economic studies, vol, 28, 2003**.

11. James P, Scott "Does UK Defense Spending Crowd — out UK private sector investment ?", **defense and peace economics**, **vol.12**, 2000.

12. Alptekin, Aynur,"Levine and Paul ,Military Expenditure and Economic Growth: A Meta- Analysis" **, Munich Personal RePEc Archive , (PRA)** Paper no, 28853, February 2011.

13. Gotowicki Stephen," The Role Of The Egyptian Military In Domestic Society ", **Foreign Military Studies**, National Defense University, 1997.

14. Joel G,Verner, "Budgetary trade–offs between Education and Defense in latin America "**,The journal of Developing ASreas, vol . 8, 1983**.